



الجلسة العامة ٥٤

الخميس، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ٠٩/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

أود كذلك أن أعنتم هذه الفرصة لأشيد إشادة حارة بالسيد كوفي عنان، الذي تؤكد عملية إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة خصاله الممتازة كدبلوماسي محنك ومناصر لا يكل لخدمة قضية السلام والعدالة في العالم. وخير شهادة على ذلك منحه توا جائزة نوبل للسلام.

وفي العام الماضي، التقى هنا قادة العالم من أجل إعطاء زخم جديد لمنظمتنا وإلزام المجتمع الدولي بتعبئة طاقاته بمزيد من العزم سعياً وراء استتباب السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الفقر والظلم وغير ذلك من الآفات التي تهدد بقاء البشرية.

إن الهجمات الإرهابية التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر، وأصابت الولايات المتحدة وأغرقت الشعب الأمريكي وكذلك شعوب أخرى في كل أنحاء العالم في حالة حزن عميق تشكل حقاً نقطة تحول هامة في تطور العلاقات الدولية. وهي تمثل تذكراً فظيعة ووحشية للمشاكل المعقدة التي تواجه البشرية والحاجة الملحة إلى إيجاد حلول ملائمة

افتتحت الجلسة الساعة ٠٩/٠٠ .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد يوسف ويدراؤغو وزير الدولة والشؤون الخارجية لبوركينا فاسو.

السيد ويدراؤغو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أقدم خالص تعازي بوركينا فاسو إلى الجزائر والجمهورية الدومينيكية في أعقاب الكارثتين اللتين لحقتا بهذين البلدين.

أود أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أخلص التهاني الحارة بمناسبة انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأود أيضاً أن أهنئ أعضاء المكتب، كما أهنئ السيد هاري هولكيري الذي تولى رئاسة الدورة الخامسة والخمسين على الجهود الممتازة التي بذلها خلال فترة ولايته.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وبما أنه ينبغي أن تكون تعبئة جهودنا لمكافحة الإرهاب كاملة، فلا بد لنا أيضا من أن نضع تحديدا مسبقا لأهداف واضحة وأساليب ملائمة لتنفيذها. وصحيح أن الإرهابيين هم أعداؤنا، فمن الصحيح أيضا أن الطريقة التي نحاربهم بها ينبغي ألا تتيح لهم حلفاء. وكما قال الرئيس كمباوري مؤخرا:

”إن الواقع كما نراه ينطوي على مخاطرة فإن لم تعالج ردودنا على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بعناية فإنها قد تؤدي إلى سيناريو مفرج للبشرية تشعب فيه الصراعات: صراع بين العالم المسيحي اليهودي والعالم الإسلامي؛ وصراع بين الغرب والشرق؛ وصراع بين الشمال الغني والجنوب الفقير. لذلك يصبح من الضروري أن يتحلى قادتنا الحاليون بالشجاعة اللازمة لمكافحة ضروب الظلم وعدم المساواة التي تغذي العنف والكرهية“.

لذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يلتزم التزاما حازما بمكافحة الفقر، والأوبئة، خصوصا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتهميش الاقتصادي والتجاري، فضلا عن الاستبعاد بكل أشكاله الذي ما زال يسود الحياة اليومية في العديد من مناطق العالم.

والتصدي لهذه المظالم يعني بالضرورة أنه يتعين علينا إيجاد حل لمشكلة الشرق الأوسط. وإن حق الفلسطينيين في إقامة دولة مستقلة، تحترم وجود وأمن إسرائيل، أمر لا مفر منه هنا. وبسبب التوتر الدائم في تلك المنطقة من العالم، من الضروري عقد مؤتمر دولي خاص بشأن هذا الموضوع في أقرب وقت ممكن.

ومن الجوهري أيضا رفع الحظر المححف المفروض على بعض الدول، مثل ليبيا، والسودان، والعراق، وإيران،

لها. وقد أدانت بوركينا فاسو بحزم ووضوح تلك الأعمال الوحشية والإجرامية البشعة، ونحن ما زلنا ندينها. وعلاوة على ذلك، فنحن عاقدون العزم على المشاركة في أية مبادرات يتخذها المجتمع الدولي من أجل استئصال شأفة الإرهاب والقضاء على أسبابه. ولهذا بدأت بوركينا فاسو عملية التصديق على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومحاربه فضلا عن اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بهذا الموضوع. واعتمدت حكومة بلادي تولا مشروع قانون يهدف إلى التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الأولى والثاني والثالث المتعلقة على التوالي بمنع وقمع الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال، ومكافحة تهريب المهاجرين، ومكافحة تصنيع الأسلحة والاتجار بها بشكل غير مشروع. وسوف يتم بالتعاون مع الأمم المتحدة استضافة حلقة دراسية تُعقد في واغادوغو في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر يحضرها وزراء الخارجية والعدل لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بهدف التعجيل بالتصديق على تلك الاتفاقية.

ولو أردنا أن تكون الحملة ضد الإرهاب فعالة فلا بد من وضعها في إطار تحالف عالمي متماسك ومتين يركز على الأمم المتحدة. ولا بد لها في الوقت نفسه من أن تأخذ في الاعتبار حقائق الواقع العالمي والقيود التي تواجه العلاقات الدولية. وهذا يعني بعبارة أخرى أنه إلى جانب العمل العسكري، ينبغي أن تتضمن الحملة اتخاذ أنسب التدابير السياسية والدبلوماسية الممكنة لمعالجة الصراعات والمشاكل السياسية الإقليمية معالجة فعالة مع تقليل حالات الظلم الصارخ وعدم المساواة الواضحة التي توجد إحساسا بالإحباط مما يشكل تربة خصبة لتوليد المتطرفين وتأجيج العنف والكرهية.

دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية لكي يدعم المجتمع الدولي بفعالية الشراكة الجديدة من أجل التنمية.

وينبغي للمناقشة في الأمم المتحدة أن تمكن كل الدول الأعضاء من التعبير عن نفسها والإسهام في بحث أفضل السبل للوفاء باحتياجات البشرية. ويجب الاستماع إلى جميع الآراء وأخذها في الاعتبار. والقرارات المتخذة وفقا للأحكام يجب أيضا أن تطبقها كل الدول الأعضاء. وهذا مطلب لا بد منه لإقامة نظام دولي جديد قابل للاستمرار وقائم على أساس حوار يلزم إجراؤه بين الحضارات وثقافة تقوم على المشاركة والتضامن. وهذا النظام العالمي الجديد، لكي يكون أكثر عدلا، ينبغي أن يقوم على أساس مفهومين أساسيين. أولا وقبل كل شيء، ينبغي أن يكون هناك إصلاح للأمم المتحدة لإيجاد طريقة أكثر جماعية وديمقراطية لإدارة شؤون العالم. وثانيا، يجب أن يكون هناك توزيع أكثر إنصافا للموارد العالمية، من خلال مراجعة آليات التجارة والتمويل من أجل التنمية.

وإذ ننتقل إلى إصلاح مجلس الأمن، فإن بوركينا فاسو تعيد تأكيد موقف أفريقيا، الناتج عن مؤتمر قمة هراري، والداعي إلى التمثيل المنصف لكل مناطق العالم وكفالة مزيد من الشفافية والفعالية للأمم المتحدة.

إن عالمنا في حالة مد وجزر. والرغبة القوية في السلام والأمن والبحث عن الديمقراطية والرفاهية تصبح، مع مرور كل يوم، أكثر رسوخا في أذهان الناس. وخلال السنوات القليلة الماضية قامت بوركينا فاسو بإصلاحات سياسية واقتصادية واسعة النطاق، تتوافق مع الصلاحية الدائمة لهذه القيم العالمية.

فمن الناحية السياسية، أدت الإصلاحات التي اضطلعت بها الحكومة إلى تمكينها من تحسين البيئة المؤسسية والوفاء بتطلعات الطبقة السياسية والمجتمع المدني. ويشمل

وكوبا. لأن هذا الحظر لا يتسبب في معاناة لشعوبها فحسب، بل يساعد أيضا على إضعاف السلم والأمن.

وإن جمهورية الصين في تايوان، التي أثبتت بما فيه الكفاية أنها دولة ديمقراطية ومسالمة، ومستعدة للاضطلاع بدورها الذي تستحقه في محفل الأمم، وينبغي ألا تعاني بعد اليوم من الظلم الذي نكافح ضده كل يوم. ولذا باسم المساواة بين الشعوب والأمم نناشد بشدة إعادة قبول جمهورية الصين في تايوان عضوا في الأمم المتحدة.

أما وإذا أنتقل إلى مسألة الصحراء الغربية، فإن بوركينا فاسو ما برحت تؤيد مبادرات الأمم المتحدة وجهودها هنا. وبالتالي فإن الخطط التي اقترحتها مؤخرا السيد جيمس بيكر، المبعوث الشخصي للأمين العام، تبدو لنا حلا سياسيا توفيقيا مقبولا لإقامة أساس تفاوضي بناء.

ومن الأنشطة التي تذكي الصراعات واللصوصية الخطيرة وتطيل من أمدها في العالم، صنع وبيع وتداول الأسلحة والألغام الأرضية المضادة للأفراد. وبوركينا فاسو تؤيد بقوة الإجراءات التي تضطلع بها الأمم المتحدة والرامية إلى التوصل إلى نزع السلاح العام والكامل، على صعيد أسلحة الدمار الشامل والأسلحة التقليدية على السواء. وفيما يتعلق بمكافحة انتشار الأسلحة الخفيفة فإن بوركينا فاسو بالإضافة إلى الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذي تشارك فيه أنشأت سلطة عليا مسؤولة عن مراقبة استيراد واستعمال الأسلحة في جميع أرجاء أرضنا الوطنية.

لقد قررت أفريقيا تعزيز وحدتها. وقررت الجمع والتقريب بين شعوبها واقتصاداتها وتعزيز شراكتها مع المناطق الأخرى بغية اندماجها على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي. وقد أنشئ الاتحاد الأفريقي بالتحديد لتحقيق هذا الهدف الكبير. وتكرر بوركينا فاسو هنا المناشدة التي وجهها رؤساء

المأساة الكبيرة التي عانينا منها مؤخرا وتحتها على نحو مثير للإعجاب.

والواقع أن الإرهاب الدولي اليوم يلوح في الأفق بوصفه أحد التهديدات الرئيسية للحياة البشرية والحضارة. والحقيقة، بالطبع، هي أن التهديدات والتحديات المتعددة تمثل أحد الملامح الأصلية والقائمة في مجال العلاقات فيما بين الدول. ولا يمكننا معالجة هذا التهديد وترك التهديدات الأخرى تعيث فسادا في العالم. ومن المهام العاجلة والملحة لهذه المنظمة العالمية تلك التهديدات جميعها، لأن كل واحد منها ينطوي على الإمكانية لتدمير جزء كبير من الجنس البشري، إن لم يكن كله.

وإن خطر الفناء النووي لا يزال قائما. وهو لم يتضاءل بأي حال من الأحوال بانتهاء الحرب الباردة، حيث لا تزال الحملة من أجل نزع السلاح النووي متوقفة. وتوفر الأسلحة التقليدية، وفي الغالب الأسلحة الصغيرة، تجري الحروب وأشكال العنف الأخرى في مختلف أرجاء العالم. وبالتالي فإن مجتمعات سكانية بأكملها - تضم الملايين - يجري تشريدتها، وإعاقتها وقتلها، و ٩٠ في المائة منها مدنيون، وأغلبهم من النساء والأطفال والشيوخ.

وفي الشرق الأوسط، لا يزال قتل الفلسطينيين الأبرياء مستمرا حتى أثناء الانسحاب الجزئي للقوات الإسرائيلية من المدن الفلسطينية المحتلة. وما دام حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير ينتهك بدون عقاب، لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم في ذلك الجزء من العالم.

وفي المجال الاقتصادي، لم تتمكن من حل المشكلة الرئيسية المتمثلة في الفقر، على الرغم من أن لدينا الموارد والقدرة التقنية لنشن على الأقل حربا فعالة على هذا البلاء المستبد بالبشرية.

هذا الأمر خصوصا إعطاء مركز للمعارضة، وإجراءات انتخابية جديدة، ونظام الاقتراع الواحد، وتمويل الأحزاب السياسية، والنقابات والصحافة الخاصة، وإنشاء المجلس الدستوري، ومجلس الدولة، ومحكمة الاستئناف، ومكتب تدقيق الحسابات التابع للدولة ولجنة انتخابات وطنية مستقلة.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن الحكومة تكافح باستمرار لتحسين الأحوال المعيشية لشعبنا. وهل أحتاج إلى التذكير بأن الحرمان والفقر هما أول الوسائل التي ننكر بها حقوق الإنسان؟ إنهما يحرمان بني الإنسان من سبب وجودهم: وهو كرامتهم. ولذا قررنا التشديد على الكفاح ضد الفقر والاستبعاد بوضع إطار استراتيجي لمكافحة الفقر، بالتعاون مع شركائنا في التنمية.

وفي قريتنا العالمية، يمكن تحقيق السعادة لكل فرد. وبلوغ أفضل عالم ممكن أصبح قريبا من متناول يدنا. فالتقدم العلمي والتكنولوجي يعني أننا يمكن أن نتغلب على الشرور التي تهدق بالبشرية. وكل ما نحتاج إليه هو توحيد صفوفنا، وأن نثبت التضامن والعمل بيد واحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن أعطي الكلمة

لمعالي السيد حسن ورايودا، وزير خارجية إندونيسيا.

السيد ورايودا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

بالنيابة عن الوفد الإندونيسي، يسرني أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في الدورة السادسة والخمسين. ويسرنا أن قيادة هذه الدورة قد أوكلت إلى دبلوماسي مقتدر جدا من بلد آسيوي شقيق، ظلت إندونيسيا تتمتع معه بأكثر العلاقات ودا.

وأود أن أستهل بياني بالإعراب مرة أخرى، بالنيابة عن حكومة وشعب إندونيسيا، عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية إزاء

إن إندونيسيا شأنها شأن العديد من البلدان النامية الأخرى - وبعض البلدان المتقدمة في الحقيقة - عليها التغلب على مشكلة سوء استعمال المركز والفساد في أجهزتها البيروقراطية وفي قطاع شركات الأعمال. إن عيوب نظامنا القانوني وسلطتنا القضائية والسجل السابق في حقوق الإنسان لشرطتنا ومؤسستنا العسكرية أفرزت أحوالاً غير نموذجية لانتعاش إندونيسيا الاقتصادي. وهذه هي تحديات مفزعة، كالمشاكل العالمية التي تماثلها وتعكسها.

ومع ذلك، فإني إذ أواجه هذه المشاكل الوطنية، لا ينتابني الشعور باليأس تماماً كما لا أجعل اليأس ينتابني عند التأمل في تحديات ومشاكل عصرنا. وأعتقد أن جميع هذه المشاكل، العالمية والوطنية، يمكن أن تُعزى إلى مصدر واحد مشترك - وجود عجز في العلاقات الإنسانية - لأنه أينما وجد التفاوت ولم يكن مقبولاً من الطرف الأضعف لا يمكن أن ينشأ سوى التوتر والصراع. وحيثما كان باستطاعة القوي الإفلات من عواقب استغلال الضعيف يشتمل الإحساس بالغضب المكبوت ولا يمكن أن يكون هناك استقرار ولا سلام. وأينما كان هناك ظلم ولا يجري رفعه تنشأ ثقافة الانتقام.

إذا كانت المشكلة هي أساساً الاختلال في العلاقات الإنسانية عندئذ يكمن الحل في تقويم ذلك الخلل - أي الاعتراف بأن جميع البشر يتساوون في قيمتهم ولهم أساساً حقوق متساوية أمام القانون الإلهي والقانون الإنساني. وبما أنهم جميعاً متساوون فإن كل إنسان خاضع للمساءلة عما يفعله بأي إنسان آخر ويتم تحقيق مطالب المفهوم السائد للعدالة بين الجميع.

وهذا الحل ليس شيئاً اكتشفته وأنا في طريقي إلى هذا المحفل. إنه شيء نعرفه جميعاً منذ زمن طويل ونسميه الديمقراطية. وعلى خلاف توقعات كثير من الناس خارج

لقد بدأت اقتصادات جنوب شرق آسيا تسترد عافيتها بعد الدمار الناتج عن أزمة مالية عالمية اندلعت قبل بضعة أعوام فقط، ونواجه الآن الاحتمال البغيض لتكرارها. وتبقى الهياكل الدولية التي تحمي الاقتصادات الضعيفة من هذه الأزمة حلماً بعيد المنال. وبات المناخ الاقتصادي العالمي ببساطة أقل استجابة لطموحات النمو في العالم النامي. وبدون الموارد والتكنولوجيا المطلوبة للتنمية المستدامة تفقد البلدان النامية بسرعة مواردها الطبيعية في الوقت الذي يستمر فيه تدهور البيئة المادية للعالم.

وبالنسبة لنا نحن الإندونيسيين، تصبح هذه المشاكل العالمية حتى أكثر حدة عندما تتكرر في بلدنا وعندما تؤثر في حياة شعبنا. ففي الأزمة المالية التي حدثت في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، عندما هبطت بشدة قيمة الروبية وأغلقت المصانع والأعمال، وفقد الملايين وظائفهم وتدين بهم الحال إلى الفقر المدقع. ومنذ ذلك الحين بدأ اقتصادنا في التعافي. ففي العام الماضي تمتعت إندونيسيا بنمو اقتصادي بمعدل ٥ في المائة تقريباً، مقارنة بتراجع بلغ ١٣,٥ في المائة في أعقاب بداية الأزمة المالية في عام ١٩٩٧. كذلك حققت إندونيسيا في عام ٢٠٠٠ حجماً من التجارة تجاوز المستويات التي تم تحقيقها قبل الأزمة. ولكن الانكماش الاقتصادي العالمي الحالي، الذي فاقمته أحداث ١١ أيلول/سبتمبر، خفض الهدف المتوقع للنمو الاقتصادي في عام ٢٠٠١ إلى ٣ في المائة.

إزاء هذه الحقائق نحتاج إلى تدفقات استثمارية مباشرة لكي نعزز انتعاشنا ونسير بخطى ثابتة على طريق التنمية. ونحن نشعر بأن الوضع في إندونيسيا اليوم يستحق ثقة المستثمرين، ولكن بالكاد يمكننا دعم هذه المقولة على ضوء التهديدات المطولة التي تتعرض لها سيادة جمهوريتنا وسلامة أراضيها.

الوطنية، بما يتفق مع مبدأ سلامة أراضي الدول الذي يجسده ميثاق الأمم المتحدة.

إننا نقوم بتطهير جهازنا البيروقراطي وقطاع شركات الأعمال من الوصمة المتمثلة في سوء استغلال المركز والفساد من خلال الإنفاذ الصارم والمحاييد لقوانين مكافحة استغلال المنصب التي تم إصدارها مؤخرًا. ونضمن من خلال التطبيق الصارم والعاقل لقوانين الإصلاح الاقتصادي تكافؤ الفرص في الأعمال التجارية لكل أرباب العمل.

ونعمل حاليًا على إصلاح النظام القانوني والسلطة القضائية بحيث يكون جميع الناس سواسية أمام القانون، أيًا كان الخصم في المحاكمة. ولقد شهد الجيش والشرطة إصلاحًا وأثبتنا إخلاصهما للدستور والعملية الديمقراطية. وهما يحظيان بتشجيع حكومتنا والشعب الإندونيسي ويواصلان إصلاح أنفسهما.

ومهما يكن من أمر، سنكفل مثول من ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان، أمام المحاكم. بمن فيهم من نفذوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تيمور الشرقية في أعقاب التشاور الشعبي. ولذلك قامت الرئيسة ميغاواتي سوكارنو بوتري بعد توليها الحكم مباشرة بالتوقيع على مرسوم رئاسي تعديلي من شأنه أن يمكن محكمة مخصصة لحقوق الإنسان من محاكمة حالات انتهاك حقوق الإنسان السابقة للتشاور الشعبي واللاحقة له اعتبارًا من الشهر القادم.

هذه هي الخطوط العريضة لاستجابتنا الديمقراطية للتحديات العديدة والمثالة التي يجب أن تواجهها إندونيسيا. وليست لديّ أوهام بأن المواجهة ستكون غير شاقة وبدون انتكاسات عرضية، ولكنني مؤمن باستقامة العمل من أجل العلاقات الإنسانية التي تركز على المساواة في القيمة

إندونيسيا - وداخلها في الحقيقة - سعت أمتنا بلا كلل طوال الأعوام الثلاثة المنصرمة، وخاصة في الشهور الستة الماضية، وفي خضم أزمنا المالية، إلى تنفيذ العملية الشاقة للإصلاح وإرساء الديمقراطية. وتمكننا من تحقيق عمليات انتقال متتالية للسلطة بأسلوب ديمقراطي وسلمي ودستوري.

وهكذا تقف إندونيسيا اليوم فخورة بوصفها إحدى أكبر الديمقراطيات في العالم. وبوصفنا أمة الأغلبية العظمى من سكانها مسلمون فنحن نمثل التنفيذ الحي للفكرة الخاطئة بأن الإسلام والديمقراطية لا يتوافقان. لقد ناضل الإسلام دائمًا من أجل تحقيق المساواة والأخوة لكل البشر والممارسة القسوى للإرادة البشرية. وليس لهذا السبب فحسب، فنحن الإندونيسيين نألف بصورة طبيعية الديمقراطية.

إن التحدي الذي يواجهنا جميعًا هو أن نضمن النجاح للديمقراطية ونضمن أن نحقق بالفعل حياة أفضل للشعوب. وفي حالة إندونيسيا، من الخطوات الرئيسية لتحقيق هذه النتيجة اتخاذ تدابير جريئة وواسعة النطاق مؤخرًا بشأن العلاقة بين الحكومة المركزية والسلطات الإقليمية من أجل التعامل مع الطموحات المشروعة للمجتمعات في الأقاليم. وبشكل مماثل، استجابت حكومتنا استجابة ديمقراطية لتحديات الانفصالية في اسيه وإيربان جايا.

سوف نعالج بإخلاص مظالمهم. وسوف نلبي مطالبهم المشروعة من خلال إدخال الحكم الذاتي الخاص والقدر الأكبر من اقتسام الموارد، وسنضمن احترام هوياتهم الثقافية والعرقية. ولكن لن نتسامح في أي أعمال إرهاب أو عنف لأغراض انفصالية ضد الوحدة الإقليمية والوحدة الوطنية لجمهوريتنا. وفي هذا الصدد، قدم أعضاء هذه المنظمة دعمًا غامرًا لسلامة أراضي إندونيسيا ووحدةها

أمام الحصان. أولاً، لنعتنق الديمقراطية جميعاً، وعندئذ لن يكون من الصعب إصلاح الأمم المتحدة.

أما في الميدان الاقتصادي، فيتمثل التحدي الأساسي في خلق بيئة تتساوى فيها جميع الدول، سواء أكان ذلك في ميدان التجارة أو التدفقات المالية الدولية. وربما ندافع جميعاً بمجرد الكلام عن المساواة بين جميع الدول في السيادة، إلا أنه إذا أظهر التحقق من الواقع أن اللجوء إلى تعدد الأطراف يتضاءل، فإن ذلك يعني في الحقيقة أن عدداً كبيراً من البلدان المتقدمة النمو لا يعتقد حقاً بأن البلدان النامية المحرومة على هذا النحو مساوية لها.

ولن تستأنف التدفقات المالية الدولية لأغراض التنمية، ولن يخفّض عبء الدين عن البلدان الفقيرة ولن ترفع الحواجز الموضوعية أمام صادرات البلدان النامية إلا إذا اعتبر مخلصاً العالم المتقدم النمو بأسره أن البلدان النامية مساوية له حقاً، لا مجرد مستفيد من الصدقات. وحيث أن الناس في البلدان النامية وخاصة أضعفهم، في وضع متدهور، فإنهم بحاجة إلى المساعدة لانتشالهم لبلوغ درجة تتناسب وكرامتهم كبشر متساوين. ويمكن في هذا الصدد، أن نستشهد بحالة الملايين الذين تعج بهم بلدان أفريقيا، القارة التي أعطت بالفعل الكثير من نفسها إلى سائر العالم.

ويجب أن يطبق مبدأ المساواة بين جميع البشر كذلك على استعمال الموارد الطبيعية وما له من تأثير عميق على البيئة. وأما التغاضي عن معالجة الاختلالات الراهنة في استعمال الموارد فيما بين الدول، واستغلال الجيل الحاضر لموارد الأرض دون أن يترك شيئاً لإعالة أجيال البشرية القادمة فهما أقسى ضروب الإجحاف.

إن هذا التوق إلى الديمقراطية ما فتىء يراودنا منذ وقت طويل. إنها الروح التي كانت وراء كل حركة من

الإنسانية الفردية. فهذا هو الشيء الجدير بالاحترام والمستدير الذي يجب عمله. ولذلك ليس لديّ أي شك في أن هذه التدابير ستسفر في نهاية المطاف عن نتائج إيجابية للمضي بنا قدماً على طريق التنمية.

ولدي ثقة ماثلة في أن الاستجابة الديمقراطية ستكون فعالة بنفس الدرجة في معالجة التحديات العالمية لعصرنا. فلننظر إلى مشكلة الصراعات المسلحة في أنحاء متفرقة من العالم. إن استخدام العنف ضد الناس الآخرين، سواء تم تنفيذه بأسلحة نووية أو بأسلحة صغيرة، هو تأكيد على الرأي القائل بأن ليس للآخرين حق مماثل في الحياة. ولهذا السبب يتصاعد العنف في كل مكان، ولهذا السبب يوجد إرهابيون - أشخاص مجانين لا يقيمون وزناً لأرواح الأبرياء أمام برنامجهم السياسي. وفي بيئة ديمقراطية يلتزم فيها الجميع بالمساواة وتكون فيها حياة كل إنسان غالية كحياة أي شخص آخر، لا يمكن للعنف أن ينجح، ليس على نطاق واسع بالطبع.

وإذا كان جدول أعمال نزع السلاح النووي لم يمض قدماً فذلك لأن الدول النووية تتمتع بميزة حقيقية على كل الآخرين ولأن الذين يتمتعون بقدرات نووية يسعون أنفسهم إلى أن يصبحوا دولاً نووية. لذلك يصبح التفاوت حافزاً على الانتشار النووي. وهذا الحافز لا يكون متاحاً في بيئة ديمقراطية.

وينطبق الشيء ذاته على المساعي الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة، ولاسيما مجلس الأمن. فطالما ظل الأعضاء الدائمون الحاليون ينظرون إلى الآخرين على أنهم غير متساوين معهم ويتصرفون على هذا الأساس، لن يكون هناك تمثيل عادل في المجلس. والقول بأننا نقوم بإصلاح المنظمة العالمية لجعلها أكثر ديمقراطية هو كمن يضع العربة

للأزمة الأفغانية. ولكن من المهم في الوقت نفسه، أن نؤكد أن دور الأمم المتحدة لا يمكن أن يكون إلا دورا داعما للجهود التي يبذلها الشعب الأفغاني نفسه، وعلى الأخص في إنشاء إدارة انتقالية جديدة متعددة الأعراق، وتستند إلى قاعدة واسعة وتمثل الشعب الأفغاني بأسره. وإن إندونيسيا من جانبها ملتزمة بدعم الأمم المتحدة في هذه المساعي النبيلة. وإن إندونيسيا على استعداد للمساهمة في أي عملية لازمة لحفظ السلام لدعم بناء السلام في أفغانستان.

وليس في تصوري أي محل للجدال فيما إذا كان الرد الديمقراطي سيفيد كطريقة لحل هذه المشكلة وجميع مشاكل زماننا العالمية الأخرى. وليس هناك شيء آخر يمكن أن يفيد. وبيت القصيد هو ما إذا كنا نتحلى بقدر كاف من الشجاعة والإخلاص والمعرفة لتطبيقه.

ولقد قيل إن التاريخ هو سباق بين التنور والكارثة. فلنكن متتورين الآن، قبل أن تفاجئنا الكارثة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى معالي السيد إدوارد كوكان، وزير خارجية سلوفاكيا.

السيد كوكان (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في تهنئتكم بجملة يا سيدي، لانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. وإنني على يقين بأننا في هذه الحالة الصعبة، سنتمكن بفضل قيادتكم الخبيرة من تجسيد توقعات المجتمع الدولي، الذي ما فتئ يرغب في أن يرى الأمم المتحدة ضامنا يعول عليه للسلام العالمي. وإنني أذكر اجتماعنا الأخير في سيقول، وإنه ليسرني أن أراكم يا سيدي، تترأسون الجمعية العامة لهذا العام. كما أود أن أشكر سلفكم السيد هاري هولكيري، للعمل الشاق الذي قام به ولما أبداه من إخلاص وأهلية للقيادة في ترؤس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة.

حركات الإصلاح والثورتين الفرنسية والأمريكية وكفاح الشعوب المستعمرة من أجل الاستقلال ومن بينها إندونيسيا.

هذه هي الروح التي نادى بها الجيل الأول من قادة آسيا وأفريقيا في باندونغ عام ١٩٥٥. وهي التي أهدت إنشاء ونماء حركة بلدان عدم الانحياز وحققت نهاية الفصل العنصري.

وأدت في منطقتنا، جنوب شرق آسيا، إلى ولادة ونمو رابطة أمم جنوب شرق آسيا كما أذنت قبل ذلك بإنشاء الأمم المتحدة وتوسيع عضويتها. وهي ما نحتاج إليه اليوم لإصلاح الأمم المتحدة، لجعلها أداة أكثر فعالية للسلام العالمي والتنمية. إننا ما نحتاج إليه لتحويل أحكام إعلان الألفية إلى واقع ملموس. وإن الروح الديمقراطية بالفعل، هي التي نحتاج إليها لشن كفاح فعال ضد قوى الظلام الممثلة بالإرهاب الدولي. وبدون هذه الروح، ليس أمامنا إلا الفشل.

ولذلك، فإن أفضل السبل هو أن نشرع في عمل جماعي بالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة. وحتى تتمكن هذه الحرب ضد الإرهاب الدولي من تغطية جميع الجبهات وحتى تكون مستدامة وتنسم بالشرعية في الأجل الطويل، لا بد أن تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال ورئيسي. وينبغي أن تكمل الحملة الدولية على الصعيد الإقليمي ببذل جهود منسقة كالجهد التي شرعت بها رابطة أمم جنوب شرق آسيا منذ أكثر من أسبوع. وبتلك الطريقة سوف نكفل أن يكون ردنا على الإرهاب ردا ديمقراطيا.

وقد أكدت إندونيسيا باستمرار دور الأمم المتحدة في التصدي للتطورات التي تجري في أفغانستان. ولذلك فإنها ترحب بقيام مجلس الأمن البارحة باتخاذ القرار ١٣٧٨ (٢٠٠١)، لأن هذا التطور يمثل اعترافا واضحا بضرورة تعزيز الجهود السياسية والدبلوماسية للتوصل إلى حل شامل

قبل عام مضى، أطبقت وعدد كبير من زملائي في الحديث عن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب الدولي.

وانضمت جمهورية سلوفاكيا إلى التحالف المناهض للإرهاب على نحو عاجل وفعال ودون أي تردد. وستظل جزءاً لا يتجزأ من تحالف الأمم والشعوب التي عقدت العزم على مكافحة الإرهاب وصممت على مواجهة هذا التهديد للسلم والأمن في كوكبنا. وجمهورية سلوفاكيا طرف في ١١ اتفاقية من الاتفاقيات العالمية الـ ١٢ لمكافحة الإرهاب. ونرجو أن نصدق قريباً على الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب، التي وقّعنا عليها في كانون الثاني/يناير الماضي. وندعو جميع البلدان الأخرى إلى مضاعفة جهودها لكي تتوصل إلى الانتهاء بصورة عاجلة من إبرام اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

ومن المؤكد أن الهجمة الإرهابية بدّلت تصورنا للعالم. وفي هذا الصدد، من الضروري أن نعيد تقييم الترتيبات الدولية. وبعد فترة من ردود الفعل العاطفية إلى حد كبير، نحتاج الآن إلى إجابات سليمة يؤازرها العزم والمسؤولية. وإنني مقتنع بأن الأمم المتحدة ستحوّل هذا العزم وهذه المسؤولية إلى أعمال تنفيذية وخطوات منتظمة.

وتشكل الصكوك القانونية التي وضعت هنا في الأمم المتحدة تشكلاً، بصفة خاصة، أساساً جيداً لتعزيز فعالية مكافحة الإرهاب. وأود أن أؤكد، مستخدماً كلمات الحكيم بليز باسكال، أن ما يبقى علينا أن نقوم به هو تنفيذ جميع المبادئ الطيبة التي سبق وضعها. ومما يشجعنا أن عبارات المواثيق والأفكار والالتزامات الصادرة عن الممثلين الرفيعة المستوى للدول الأعضاء في هذه المنظمة، التي تتسم بأكبر صفة عالمية، تتشاطر هذه الروح على نحو غامر. وتضم سلوفاكيا صوتها بصورة كاملة إلى هذه الآراء. وفي هذا

إن الهجمات الإرهابية الوحشية ضد بلدنا المضيف، التي أوقعتنا في صدمة عميقة، كانت بدون شك موجّهة أيضاً إلى الأمم المتحدة ومبادئها وقيمتها التي تشاطرها الدول الأعضاء. إن هذا العمل اللإنساني كان بمثابة اعتداء علينا جميعاً. بيد أنه أدى إلى توحيد المجتمع الدولي الذي أدرك إمكانية ما يمثله الإرهاب من خطر وتهديد لوجود الحضارة الإنسانية. ولقد رد المجتمع الدولي بالطريقة الملائمة الوحيدة ألا وهي: إنه لا يمكن التساهل مع الإرهاب الدولي؛ وعلى جميع دول العالم أن تقف وقفة رجل واحد في المعركة ضد هذا البلاء؛ وإن عليها أن تسعى بكل جد إلى التوصل إلى السبل الكفيلة بالرد الفعال عليه.

ولقد شعرنا بالارتياح إذ رأينا أن الأمم المتحدة تتصرف بسرعة وبجزم، فاعتمدت في اليوم التالي قرارات للجمعية العامة ومجلس الأمن تحت المجتمع الدولي على مضاعفة ما يبذله من جهود لمنع الأعمال الإرهابية وقمعها بزيادة التعاون والتنفيذ الكامل للاتفاقيات الدولية بمناهضة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويتسم قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، بوجه خاص بأهمية كبرى ويجب تنفيذه تنفيذاً كاملاً.

ونعرب عن تقديرنا لما أبدته البلدان والمنظمات الدولية من نضج أخلاقي بعد الاعتداءات الإرهابية ولقدراتها على التعاون الوثيق وتنسيق ما تتخذه من إجراءات في الكفاح ضد الإرهاب العالمي. وإننا نرحب بالدور الفعال واللازم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في هذا الكفاح. ويجب أن يفهم الناس، كما ذكر الأمين العام صراحة في رده على كلمات بن لادن التي وجهها إلى الأمم المتحدة بكل غطرسة وازدراء، أن موقف الأمم المتحدة هو تعبير عن إرادة جميع أعضائها.

وهي أن أعمل مبعوثا خاصا له في البلقان وأن أشرف على الحل السلمي للصراع الذي لا يزال كامنا في كوسوفو. وأدرك الأهمية الحاسمة للانتخاب التي تجري مستقبلا في كوسوفو تحت إشراف بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ولهذا، يمكنني الآن أن أدلى بفرضية حاسمة واحدة، وهي أن هذه المنطقة يجب أن تظل متعددة الأعراق، وأنه يجب على المجتمع الدولي أن يستمر في الثبات على سياساته المعنية بهذه المسألة.

وسلوفاكيا، بوصفها بلدا يمر بتجربة تنمية دينامية ويتشاطر اهتماما كبيرا بالتنمية الدولية الثابتة وازدهار المجتمع الدولي، فإنها تطمح كذلك في الاضطلاع بدور أبرز في الأمم المتحدة. ورئيس وزراء بلادي، ميكولاس دزويندا، أعرب بوضوح أيضا عن موقفنا من مسائل وتحديات أخرى كثيرة في مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في العام الماضي. إن روح المبادرات العظيمة التي اتخذت في ذلك المؤتمر لن تؤتي بأفضل الثمار إلا من خلال تنفيذها العملي دون عوائق، رغم أن هناك حواجز جديدة ولم يسبق لها مثيل تظهر في طريقها.

وموقفنا إزاء قضية إصلاح مجلس الأمن يرتبط بأهمية جعل المنظمة أكثر فعالية. ولنكن أمناء في التسليم بأننا لم ننجح نجاحا كاملا في تحقيق هذا الهدف طيلة سنوات وبأن علينا الآن أن نتصدى للتحديات الجديدة التي لم يسبق لها مثيل. وقد أكدت في رسالتي إلى الرئيس السابق للجمعية العامة أن على مجلس الأمن أن يحافظ على المرونة التنفيذية الكافية، بالإضافة إلى صون الصبغة التمثيلية الكافية. ونعتقد كذلك أن صنع القرار في مجلس الأمن يجب أن يركز على أصوات الأغلبية، وألا يستخدم حق النقض إلا في القرارات التي تتخذ بمقتضى الفصل السابع من الميثاق.

الصدد، نود أن نعرب عن أملنا في أن يدخل نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيز النفاذ في وقت ما من العام القادم. وبذلك ينشئ المجتمع الدولي هيئة تنهي الإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة إلى أقصى حد، بما فيها الجرائم ضد الإنسانية.

ولدى العالم فرصة فريدة لإحراز تقدم في معالجة الصراعات الطويلة الأمد من خلال بذل جهود مشتركة. وتعتبر سلوفاكيا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أحد الجوانب الرئيسية والأكثر وضوحا لأنشطة المنظمة. ونرى أن هناك أهمية خاصة لجميع أنشطة الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وحفظ السلام ودعم السلام وبناء السلام. إن الشعوب في المناطق التي تعاني من الصراعات تتطلع إلى منظماتنا بأمل. وعلينا ألا نخيب آمالها.

وبوصفنا بلدا تشارك ماديا وبالأفراد في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، فإننا نرحب بكل اهتمام وتقدير بالمناقشات التي تستهدف إصلاح وتحسين كفاءة تلك العمليات ونشارك بنشاط في هذه المناقشات. ونحن على استعداد لمواصلة الإسهام بنصيبنا بكل الطرق الممكنة في هذا المسعى النبيل. ومشاركة جمهورية سلوفاكيا في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام قد ازدادت بما يقرب من ستة أضعاف منذ بداية عام ٢٠٠٠. وشاركنا هذا العام في بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية، حيث نشرنا مستشفى من المستوى الثاني. وفي قبرص، حلت الكتيبة السلوفاكية محل الكتيبة النمساوية وأصبحت سلوفاكيا الدولة الرائدة في القطاع ٤. وقد بعثنا خبراءنا في إزالة الألغام وغيرهم من الأفراد إلى بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا.

وأود أن أضيف أيضا نبرة شخصية إلى هذا الوصف لمشاركة بلادي. فقد عهد إلي الأمين العام في العام في العامين الماضيين بمهمة تتسم بالقسوة والمسؤولية على نحو استثنائي،

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل.

السيد بيريز (تكلم بالانكليزية): في البداية أود حقا أن أهنئكم، سيدي، بانتخابكم رئيسا للدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. فأنا أعلم أنكم تحملون معكم ثروة من الخبرة وعمقا في الفهم وأملا لكثير من الناس. وأعرب كذلك عن أسمى اعتباري للأمين العام، كوفي عنان، لنيله عن جدارة جائزة نوبل لأفكاره الجديدة وبصيرته الثاقبة في كيفية مواجهة عالم جديد بفكر متفتح وإحساس بالوحدة والأمل.

وثمة ضوء خفي وأمل يرجى من هذا المجتمع في أن يقشع الظلام الذي حل علينا. وفي وسط الأمم المتحضرة من القوة والإصرار ما يكفي لتحويل الشر بعيدا.

فقد استيقظت البشرية سعيدة للترحيب بالقرن الحادي والعشرين. ونظرنا حولنا فلم نجد في الجو بهجة ولا نضارة. فقد ابتعدنا عن التاريخ التقليدي الذي كتبته الحروب بالمداد الأحمر وكتبته المناوشات والصراعات وأعمال القتل التي نشأ معظمها بسبب اعتماد وجود البشرية على الأرض والموارد الطبيعية. وتعين علينا أن نحمي أراضينا.

وظهر العلم الحديث ليحل محل الأرض ويفتح آفاقا جديدة من فرص لا حد لها. فالعلم جعل الحدود هامشية، وبدأت الأحقاد والمسافات القديمة تتلاشى من الأذهان. وأوجدت التكنولوجيا ترابعا جديدا. ولم تعد اتصالاتنا تعتمد على الأرض أو البحر - على البعد. وأصبح الجو هو الوسيلة الجديدة لاتصال الأمم والشعوب والأعمال التجارية والتنمية. وأوجدت التكنولوجيا المتقدمة آمالا جديدة وأكدت أهمية القيم القديمة.

وكان المفهوم هو أن يصل كل إنسان، بغض النظر عن مكانه أو عرقه أو دينه أو جنسه، إلى مراتب عالية

وتؤيد سلوفاكيا زيادة عضوية مجلس الأمن بفتيتها الدائمة وغير الدائمة. ومع ذلك يجب ألا يسفر عدم التوصل إلى زيادة عدد أعضاء فئة معينة عن وقف الزيادة في أعضاء فئة أخرى. وأغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد أنه بينما نزيد عدد أعضاء مجلس الأمن في فئة الأعضاء الدائمين غير المنتخبين، نرى أن تخصيص مقعد إضافي لمجموعة دول شرق أوروبا أمر له ما يبرره تماما. فقد زاد عدد أعضائها إلى الضعف في العقد الماضي.

والتحديات الجارية الملحة بشكل استثنائي تلقي شبح التدمير الخبيث على جدول أعمال الجمعية العامة هذا العام، الذي لم أعلق عليه بالتفصيل. ومع ذلك، أود أن أؤكد للجمعية أن سلوفاكيا تؤمن بالحاجة إلى منظمة عالمية عامة - والأمم المتحدة هي تلك المنظمة - كمصدر للأمل في التوصل إلى عالم أفضل وأكثر عدالة. ولا يخامرنا أي شك في أنه لا بديل لدور الأمم المتحدة في معالجة القضايا العالمية، سواء كانت حماية حقوق الإنسان أو استئصال شأفة الجوع والفقر والأمراض والأمية أو منع انتشار المخدرات والأسلحة أو ضمان التنمية المستدامة. ولا يمكن في الواقع تصور أية حياة كريمة لنا جميعا دون مشاركة الأمم المتحدة على نحو دائم. إلا أن ذلك يتطلب احتراما عالميا لمكانتها السامية في الحياة الدولية وتعاوننا مشتركا من أجل تكثيف أنشطتها.

وختاما، أود أن أؤكد الشعور العميق بالارتياح من جانب بلادي، ومن جانبي شخصيا، لتعيين السيد كوفي عنان أمينا عاما للأمم المتحدة لفترة ثانية. وأود أن أعرب عن اعترافنا بالشرف الذي أسبغ عليه شخصيا وعلى منظمنا العالمية العامة من خلال حصولهما بجدارة على جائزة نوبل المهيبة للسلام في الذكرى المئوية لإنشائها، وأن أتقدم إليه بأحر التهاني على هذا الإنجاز.

جديدة. وتعلمنا أن التكنولوجيا المتطورة ليست مجرد تقنية. ولم نعد نفصل التكنولوجيا عن القيم؛ فهذا محال. العالمية. وبدا الأمر وكأن التقدم بغير حدود أخذ يتطور. ومن ثم تحركت السحب المتربصة وهي عالمية بطبيعتها كإرهاب جديد.

وأعطت الأحداث المخيفة في ١١ أيلول/سبتمبر - والهجوم الوحشي على أمريكيين أبرياء، إنذارا جديدا لتاريخ العالم. ففي ١١ أيلول/سبتمبر علمنا أن التكنولوجيا ذاتها التي أشرت إليها آنفا - الانفتاح وإلغاء الحدود والعالم المترابط - يمكن أن تنشر الشر. فقد كان هذا الهجوم وحشيا لأنه كان موجها ضد كل شيء بدأنه، وضد كل شيء عملت الأمم والأمم المتحدة من أجله.

إن ظهور الإرهاب كظهور الاقتصاد لم يعد وطنيا ولا له حدود مرسومة، فهو بغير حدود ويحمل في طياته إمكانات غير محدودة ومخيفة. فقد يبدأ بالسكاكين وقد يحمل الجراثيم. وليس للإرهاب عنوان ثابت ولا زعيم رحيم في السماء ولا محكمة ولا حكومة منتخبة. ولا هو يحتاج إلى موافقة من الكثرة. إنه يقوم على تعصب مجموعة صغيرة من القتلة لا رادع لهم ولا رقابة وحساب من مجتمع مسؤول. فقد يهبط على غير توقع وبلا دعوة فينشر الخوف في كل أركان المعمورة فيشلنا في العمل وفي البيت ويسقط الطائرات ويمنع الحركة ويقلب موازين التجارة والإنتاج. ويستطيع في نهاية المطاف أن يضر بالهواء الطلق وبالماء النقي.

وجاء الاقتصاد العالمي كمفاجأة تاريخية؛ وأتى الإرهاب العالمي أيضا، دون سابق إنذار. ولكن كلما وجد حل لتنظيم الاقتصاد العالمي عن طريق الخصخصة لا يكون هناك رد خاص لمواجهة الإرهاب العالمي. فثمة أمم كثيرة لها جيوش دون أن يكون لها أعداء بالضرورة. ومع ذلك تبقى في الوقت الحاضر أخطار عالمية دون حلول عالمية ولا عالمية.

وعلى سبيل المثال لا يستطيع المرء أن يجمع بين الكذب والعلم. فلا يمكن أن يكون الكذب علميا. ولكي يكون لديك اقتصاد قائم على العلم عليك أن تلتمس السلام دون تنازلات والانفتاح دون انقطاع. فالعلم يتطلب مجتمعا متفتحا ويتطلب حوارا مستمرا. ولا يمكن أن تكون لديك مبتكرات جديدة بدون بحوث لا قيد عليها. ولا يمكن أن تكون لديك بحوث بلا قيد دون أن يكون المجتمع حرا. ولا يمكن أن تنمي اقتصادا علميا دون أن يكون التعليم أعلى أولوياتك ومتاحا وميسرا لكل الناس. ولا يمكن أن تجتذب الاستثمار ما لم تكن لديك الشفافية.

ولكي يكون لديك علماء شباب في عالم تنافسي ينبغي أن تخلو الأرض والمياه من التلوث ويخلو نظامك المالي من الفساد وحكومتك من العشوائية. فقد أصبحت الحقيقة والحرية والانفتاح شروطا للعلم والتكنولوجيا المتطورة، وبالتالي شروطا لتقدم أي مجتمع.

صحيح أن العالم لا يزال منقسما بين من يملكون ومن لا يملكون، ولكن أمام الذين لا يملكون خيار جديد هو أن يتصلوا بالعصر الجديد وبمفاهيم زماننا الجديد الأكثر نموا.

لقد كانت هناك بداية جديدة، ولكن شأنها شأن كثير من البدايات تأتي ممزوجة بالظلال والثورة. ولم تكن الظلال كثيفة بعد؛ فقد كانت في البداية بعيدة وباهتة. لقد شعرنا وكأننا في عالم موعود، كجمعية واحدة. ولم يعد الاقتصاد وطنيا - بل أصبح عالميا - مفتوحا أمام كل أمة. ولما لم نستطع تشكيل حكومة عالمية، اتفقت الحكومات الوطنية على أن تدير الاقتصاد العالمي مؤسسات خاصة، ومن هنا جاءت الخصخصة. وقللت العولمة أهمية الدول التقليدية وزادت أهمية المنظمات غير الحكومية والاتصالات

أنفسهم قتلة لكل من يفكر بطريقة تختلف عنهم. إنهم ليسوا مجرد شر - إنهم وكلاء الموت.

إن أمريكا ليست مجرد عالم جديد أو قارة - إنها كيان عظيم، مدينة مشرقة تشرف على تل الحرية، فهي ليست مجرد هيكل خرساني - بل فكرة راسخة. يمكنك أن تهاجم أمريكا، أو تؤذيها، ولكن أمريكا لا يمكن تدميرها.

إن حرب أمريكا على الإرهاب هي حربنا جميعا وأقصد "بنا"، كل بلد في هذه الجمعية وكل إنسان على هذا الكوكب. يدعي بن لادن أنه يحارب الصليبيين، الذين لم يعد لهم وجود الآن. ويدعي بن لادن أنه يريد أن يساعد الفلسطينيين، ولكنه، في نظر الفلسطينيين، عقبة في طريقهم، وليس عوناً لهم.

وقد صنعت إسرائيل سلاماً مع مصر وأعدت كل الأراضي والمياه بدون بن لادن، وبدون إرهاب. وفعلنا نفس الشيء مع الأردنيين - لا بسبب الإرهاب، ولكن لأن الإرهاب توقف. وعرضنا على الفلسطينيين في كامب ديفيد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ كل الأراضي، من الناحية العملية، بدون بن لادن، وبدون إرهاب. وإذا كان قد بقي فارق يبلغ حوالي ١ أو ٢ في المائة، فإن ذلك لا يبرر قتل آلاف الرجال والنساء في أمريكا. الخلافات السياسية لا تبرر القتل ولو لطفل واحد، بصرف النظر عن جنسيته.

ولا يمكن أن يسهم بن لادن وأفكاره الكريهة في إحلال السلام. فهي لا تقدم حلولاً ولا آملاً لأي أمة أو دين أو أي فرد كان. فهي تنشر الكراهية، وتبث الخوف وتزرع الألغام. إنها كارثة محققة.

لقد مكن الاقتصاد العالمي الجديد بلدين من أكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان - الصين والهند - من التقدم ومنح حياة جديدة وفرصاً لمئات الملايين من الناس. لقد غير وجه أوروبا، وعكس اتجاه مصير أمريكا اللاتينية. وقدم دعوة

وقد اضطلعت الولايات المتحدة بدور محوري في تطبيق الاقتصاد الجديد. والآن يبقى على الولايات المتحدة، بوصفها أول هدف للإرهاب العالمي، أن توفر من جديد استراتيجية، لكي تمسك بالزمام وتعيد إلى كثيرين منا الحرية والأمن الموعودين.

وإننا نشيد بالولايات المتحدة، وهي أمة لديها القدرة على الاحتفاء بنماذج جديدة للقدرة الخلاقة والتخطيط والإنتاج والإبداع في الداخل والخارج. ومع أنها قوية، فإنها لا تكف عن الاهتمام ببقية العالم. لقد ساعدت الولايات المتحدة دولاً في أوروبا وآسيا وغيرها من المناطق على استعادة الحرية والأمن في أوقات الخطر.

وقد حارب الشباب الأمريكي، ولقي كثير منهم حتفهم، في حروب أوروبا وآسيوية. وكسبوا حروباً وكسبوا أرضاً، ولكنهم لم يحتفظوا بتلك الغنائم لأنفسهم. وقد أعادوا إلى اليابان ياباناً أفضل. وأعادوا إلى ألمانيا ألمانيا أفضل. فساعدت خطة مارشال على إعادة بناء أوروبا. ومنحت الدول المحتاجة الطعام والمساعدة، وأعيد بناء الصناعة، وأعيد تأهيل الاقتصاد. واقترب انتصارهم بالسخاء. والواقع أن أمريكا برزت "كأمة لا بديل لها".

والآن أصبحت أمريكا هدفاً لأسباب ليست مسؤولة عنها بالضرورة. فالإرهاب وجهٌ لأمريكا لإحباط ديمقراطيتها، وإضعاف احترامها لحقوق الإنسان وخفض نشاطها التجاري وتهديد طابعها المتفرد حتى تعجز عن مساعدة الآخرين. لقد كان هجوماً على وجود البشرية ذاتها.

إن جماعة بن لادن تخشى التقدم. فهم دعوة للتخلف. إنهم يريدون منا أن نرجع إلى الحياة في الكهوف. وهم يمثلون أظلم العصور في تاريخ البشرية. وقد نصبوا من

حشد القوة واستجماع الروح أصعب من تقسيم الأرض. وعلى الرغم من كل هذه الصعاب فإنني أجزؤ على القول إن هناك فرصة مخفية وراء هذا البون الشاسع. ويخالجي شعور قوي أنه في حين يتعذر علينا استعادة الوقت الضائع، فإن بإمكاننا أن ندخل مرحلة جديدة في الشرق الأوسط.

لقد كان العالم حتى الآن، منشغلا بالشرق الأوسط. ويتعين على الشرق الأوسط الآن أن ينشغل بالعالم. ويعرف جيراننا، الفلسطينيين والعرب، أن إسرائيل ملتزمة بالإسهام قدر إمكانها بتحديد عملية سلام فعلية - لا عن طريق القوة، ولا عن طريق الإجبار، ولا عن طريق العمل الانفرادي، ولكن من خلال الاتفاق الذي يتم التفاوض بشأنه، سلام متفق عليه، لا سلام إلا السلام المتفق عليه. ومثلما لا يمكن للمرء أن يصفق بيد واحدة، فلا يمكن أن يكون هناك سلام بيد واحدة.

المشاكل لها بطبيعة الحال تاريخ ميلاد. والحلول أيضا ينبغي أن تصل إلى سن النضج وقد لا يحدث ذلك فجأة، ولكنه سيحدث. وبالأمر، على سبيل المثال، لم تكد لتجد دعما لإقامة دولة فلسطينية، إلا أن هناك الآن تأييدا لاستقلال الفلسطينيين ولقيام دولة فلسطينية، رغم أن هذا لا يمثل بعد سياسة رسمية لحكومة إسرائيل. فنحن لا نريد السيطرة على الفلسطينيين؛ بل نريد لهم أن يستنشقوا نسيم الحرية، ويصنعوا اقتصادا جديدا، ويصونوا تقاليدهم، ويتمتعوا بأرفع مستويات التعليم، ويوفروا الأمن الحقيقي لجميع الأطراف.

وفيما يتعلق بإسرائيل، لدينا اقتناع بأن الجيران الطيبين خير من المدافع الجيدة. ولا يمكنك اليوم أن تحقق أمنا حقيقيا بالاعتماد على الأسوار أو الجدران أو التحصينات أو الخنادق وحدها؛ ولا حتى بالاعتماد على الدبابات والمدافع والقذائف. فقد أصبحت هذه التدابير جميعا بالفعل تدابير

مفتوحة لكل بلد لكي يحصل على أجهزة الكمبيوتر، ويوسع نطاق التعليم، ويفتح أبوابه، وبلتحق بركب عصر جديد دون أن يتخلى عن قيمه وتقاليد. ودعا الاقتصاد العالمي الجديد إلى جمعية من الدول المسؤولة لكي تبني سدا في وجه الإرهاب، مع علمها التام بأن الكفاح ضد الإرهاب لا يمكن تأجيله ولا يمكن التسامح فيه، ولا يمكن تقديم تنازلات بشأنه. إنه مسألة حياة أو موت بالنسبة للبشرية في الفصل الجديد من وجودنا.

ونحن جميعا، دولا وأفرادا، إما سنسهم في توفير السلامة للحرية أو نصبح أهدافا للموت والتخلف. وعلى كل بلد أن يختار موقعه في العالم الجديد، إما في مملكة العلم والتكنولوجيا أو في سلة مهملات اقتصاد الأرض القديمة، معتمدا على نزوات الطبيعة، ومحكوما عليه بالفقر واليأس. ومسؤولية الدول الغنية أن تشرك غيرها في ثروة المعلومات حتى يتمكن الآخرون من اللحاق بها. وينبغي أن تصبح البلدان الغنية قطارا للمحرومين، لا باخرة فخمة للأغنياء المحظوظين.

إننا ندعو من صميم قلوبنا من مدينة أورشليم العظيمة الموحدة، كما فعلنا منذ الأيام الأولى من وجودنا، أن نهددي مرة أخرى إلى التمييز بين الخير والشر، بين الفوضى وبين ميلاد غد جديد. لقد أنجبت منطقتنا أعظم الأنبياء وشكلت تعاليمهم الأخلاقية النسيج الأخلاقي مجتمعنا. وقادوا خطانا إلى زرع الثقة واتباع العقل والتحلي بالواقعية. ولكننا اضطررنا إلى السير وراء الجنازات أكثر من السير وراء العقل. وقد كلفت الحالة ثمنا باهظا بحياة اليهود والمسلمين والمسيحيين والدروز. ولقد آن الأوان لكي نعيد اكتشاف الوصايا العشر، المقدسة لدينا جميعا.

ويبدو الآن أننا نغوص في الماضي مرة أخرى. إن الصراع العاطفي يفوق كثيرا الفجوة المتعلقة بالأراضي. إن

وما دام الإرهاب مستمرا، فلا خيار أمام إسرائيل سوى الدفاع عن شعبها. إذ لا تصف كلمة "الإرهاب" بالنسبة لنا مازقا مجردا. بل تشير إلى واقع يتمثل فيما بين ٣٠ و ٤٠ حادث عنف كل يوم - من إطلاق للنيران إلى هجمات بالقنابل ونصب كمائن وجرائم قتل. ويقر هذا الإرهاب انتحاريون لا يحترمون الحياة، سواء حياتهم أو حياة الآخرين. ولا يمكن اعتراضهم إلا عند النقطة التي ينطلقون منها.

وإسرائيل بطبيعتها عضو متمرس في معسكر مكافحة الإرهاب. ونعلم أنه لا يمكن للإرهاب أن يفوز قط إذا قام الناس بحماية أمنهم الأساسي وحفظه. فالإرهاب قوي ما دامت مكافحة الإرهاب ضعيفة، والإرهاب مخيف ما دام الناس يخشونه. والإرهاب أساسا عمل من أعمال الجبن وهو لا يخدم أي غرض حقيقي. والإرهاب لا يقوم على العدل ولا يحقق أهدافا. فهو ليس علاجا، بل هو مرض.

ونحن الآن في مفترق طرق. فالعالم يسعى لإيجاد فرص جديدة وآفاق جديدة. ولن يعود عالما منقسما إلى دول متقدمة النمو ودول متخلفة، أو إلى سود وبيض، أو إلى رجال ونساء. بل سيصبح عالما يتمتع فيه الجميع بسبل الحصول على المعارف وفرص المشاركة في الخلق الجديد. وقد أصبحت الدول أضعف اقتصاديا واستراتيجيا لأن الاقتصاد والاستراتيجية ذاتهما أصبحا عالميين. بيد أننا نفتقر إلى مؤسسات عالمية منظمة لتأمين العالم وتوزيع الثروة بشكل أكثر عدلا.

وثمة طريقتان مفتوحان أمام كل دولة: إما الانضمام إلى الاقتصاد الجديد أو الاستسلام للإرهاب الجديد؛ وإما إيجاد الثروة أو مواجهة خطر الموت. وعلى كل منها أن تختار لنفسها بين الوعد الاقتصادي أو الاحتجاج عن طريق الإرهاب. ويقدم لنا الميثاق العالمي الذي أخذ الأمين العام

مضادة، مما يجعلها قاصرة ووقتية. أما الاستراتيجية الوحيدة التي لا يمكن إغفالها فهي علاقات حسن الجوار، من قبيل السوق المشتركة في أوروبا، ومجموعة ريو في أمريكا اللاتينية، واتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية في أمريكا الشمالية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في أفريقيا. فقد أظهرت هذه الأطر جميعها أن الإجابات على الصراعات التاريخية والعسكرية والسياسية القديمة ربما تكمن في المجال الاقتصادي.

والإرهاب هو الذي يعرّض هذا الحل الجديد للخطر. والإرهاب يعرّض العالم كذلك للخطر. ولم يعد الانقسام بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب، بل بين الاتحاد من أجل وقف الإرهاب وبين من يرفضون الاعتراف بخطره. ويضم التجمع لمكافحة الإرهاب معظم البشرية: الولايات المتحدة وأوروبا والصين وروسيا والهند وأمريكا الجنوبية وكثيرا من البلدان في أفريقيا وكثيرا من البلدان في العالم الإسلامي.

ولا بد للديمقراطيات من مؤسسة لديمقراطية تدافع بها عن نفسها. فالجيوش ليست ديمقراطية، غير أن الديمقراطية لن تسود بدونها. ويمكن أن توجد في المجتمع الديمقراطي آراء متعددة، إلا أن العسكريين وأسلحتهم لا يخضعون إلا لسلطة واحدة. ويجب أن تكون الجيوش تابعة للهيئة السياسية المنتخبة، أما إذا وجدت سلطة سياسية واحدة وعدة جماعات مسلحة، فلن توجد ديمقراطية ولن يوجد أمن.

ويجب أن تقوم السلطة الفلسطينية، وهي دولة في طور التكوين، بفرض سلطة واحدة على كافة الأسلحة وكافة الجيوش وكافة استخدامات الأسلحة، لا لأجل إسرائيل، بل لأجل السلام ولأجل مصيرها هي، حتى لا تلغي الرصاصات بطاقات الاقتراع.

ومن الواضح اليوم أن للإرهاب صلة بالتطرف بكافة أنواعه، السياسي والديني والعرقى، فضلا عن الانفصالية والاتجار بالمخدرات. وهذه هي التهديدات الرئيسية لحاضر البشرية ومستقبلها، وهي تمثل آفة القرن الحادي والعشرين التي يمكن أن تدخل أي بيت. فلا أحد يحمل تأميناً ضد هذا البلاء.

لقد أصبح المجتمع الدولي على وعي متزايد بأن الأمن لا يقبل التجزئة. ووفقاً لهذا المبدأ الأساسي، وفي ضوء الحالة الدولية الراهنة، تلتزم أوزبكستان بأن تقطع الشوط كاملاً في كفاحها ضد الإرهاب بصفته ظاهرة عالمية. ولا يمكننا أن نستأصل هذا الشر من جذوره إلا بجهود منسقة مشتركة يبذلها المجتمع الدولي بأسره. ولا يحق لأحد أن ينأى بنفسه عن هذه المعركة.

إننا ندرك تمام الإدراك أنه ليس من المقبول على الإطلاق أن نكتفي اليوم بمجرد الإعلانات والبيانات. وقد حان الوقت لأن ندعم كلماتنا بالأفعال. وعلينا، قبل أن يفوت الأوان، أن ننتهز هذه الفرصة لكي نتخلى عن موقف الحذر والدفاع الذي اعتمدناه في مكافحة الإرهاب الدولي، ونتبع استراتيجية الهجوم.

وهذا النهج تمليه علينا أيضاً حقيقة بسيطة وبديهية: وهي أن التوصل إلى اتفاق مع الإرهابيين ضرب من المستحيل. والتجربة الحديثة في مكافحة الإرهاب ليست وحدها التي تشهد على هذه الحقيقة، بل تشهد عليها أيضاً تجارب التاريخ. والأسلوب الوحيد للتعامل مع الإرهابيين هو عزلهم والتصدي لهم بأكثر الطرق حزماً وعناداً.

وبالنظر إلى طبيعة الإرهاب الدولي واتساع شبكته التنظيمية والمالية، وكذلك موارده المادية والتقنية الكبيرة، فمن الأساسي أن نستنبط لمكافحة استراتيجية عالمية تحدد ما يلي بوضوح: أولاً، معالم إطار قانوني فعال والأسس

زمام المبادرة بشأنه دليلاً تفصيلياً للخيار الأول. فهو يحدد مهام الأمم المتحدة ومساهماتها ويفرض مسؤوليات علينا جميعاً - دولاً قومية، وقطاعاً خاصاً، ومجتمعاً مدنياً. وهو يزودنا بالأمل في أن يكون طريق التقدم واضحاً لكل من لديه الشجاعة لاتباعه، رغم وجود أزمات تخفي الفرص التي تترأى لنا.

لقد بدأنا القرن الحادي والعشرين بقدر كبير من التفاؤل. ويجب أن نتغلب على الأخطار لكي ينشأ أطفالنا كذلك في عالم حافل بفرص لا حدود لها. ويمكن لهذا أن يتحقق. فقد تعلمنا في القدس أن بإمكاننا أن نحيل أرض الميعاد إلى أرض واعدة لنا جميعاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير الشؤون الخارجية في أوزبكستان.

السيد كاميلوف (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي بأن أنقل تهناتنا المخلصة للسيد كوفي عنان بمناسبة إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام، ولفوزه بجائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١. ونهنئ أيضاً السيد هان سونغ - سو لانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الحالية، ونضم صوتنا إلى أصوات من سبق أن أعربوا عن الامتنان للسيد هاري هولكيري لتنظيمه الممتاز للدورة الخامسة والخمسين، التي سيرفعها تاريخ العلاقات الدولية بجمعية الألفية.

إن هذه الدورة للجمعية العامة تعقد في ظل ظروف خاصة. ولا شك في أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية تمثل واقعا موضوعيا دفع المجتمع الدولي لإعادة تقييم الحالة بشكل نقدي، مما يتطلب اتخاذ مواقف مشتركة في الحرب على الإرهاب الدولي، استناداً إلى أحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن صون السلام والأمن الشاملين.

الإسلامية، يدرك أن هذه العملية ليست موجهة ضد شعب أفغانستان أو ضد الدين الإسلامي. فالحرب أعلنت ضد الإرهابيين ومراكزهم ومواقع تدريبيهم، وليس ضد السكان المسلمين.

وأوزبكستان وأفغانستان ترتبطان معا بتاريخ عريق يرجع إلى قديم الزمان من علاقات حُسن الحوار والمنافع المتبادلة. وكان نهر أمو داريا يوحدنا دائما ولا يفصل بيننا. ولم يكن لأوزبكستان على الإطلاق أي نزاع مع شعب أفغانستان ولا مع أفغانستان كدولة.

والحرب الأهلية في أفغانستان التي استمرت ثلاثة عقود وبلغت ذروتها أثناء فترة حكم طالبان القصيرة، دمرت اقتصاد البلد، وسببت للشعب الأفغاني كربا عظيما، وشكلت تهديدا لوجود أفغانستان ذاته كدولة موحدة. ونحن نؤيد جهود المجتمع الدولي الرامية إلى اتخاذ تدابير فورية لاعتماد برامج واسعة النطاق لإعادة تأهيل أفغانستان فيما بعد الصراع، وتقديم معونة إنسانية ملموسة لمن هم في أشد الحاجة إلى هذه المساعدة في محنتهم.

وأوزبكستان، بالتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة، تشارك فعلا بنشاط في إيصال المعونة الإنسانية الدولية إلى أفغانستان. ولهذا الغرض، وفرنا جميع الهياكل الأساسية اللازمة، بما في ذلك مرافق مدينة ترميز المتاخمة لحدود أفغانستان.

أخيرا، وفي ضوء الأحداث الأخيرة، بما فيها أعمال الإرهاب التي وقعت في الولايات المتحدة، وبدء عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان، أود أن أوجه عناية المشاركين في هذه الدورة إلى الاقتراح المقدم من أوزبكستان بأن ننشئ، في إطار منظومة الأمم المتحدة، مركزا دوليا لمكافحة الإرهاب، باعتباره آلية حقيقية لاتخاذ موقف جماعي لمناهضة العدوان الإرهابي.

التنظيمية للتعاون الدولي في هذا المجال؛ وثانيا، أشكال التدابير المشتركة المحددة على الصعيدين العالمي والإقليمي، وعلى الصعيد الثنائي أيضا.

إن الأحداث الأخيرة بينت بوضوح أن الإرهاب أخطر أعداء المجتمع الدولي وأشدّهم غدرا. وأعتقد أنه قد يكون من المناسب أن أذكر الأعضاء بالخطاب الذي أدلى به رئيس جمهورية أوزبكستان، السيد كريموف، أمام الجمعية العامة في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من فوق هذه المنصة. فقد دق ناقوس الخطر، محاولا استرعاء انتباه المجتمع الدولي إلى

”... الحرب في أفغانستان، التي تستمر منذ ما يزيد على ٢٠ سنة... فلقد أصبحت أفغانستان مقرا لتدريب الإرهاب والتطرف الدوليين ومرتعا لهما، ومصدرا رئيسيا ومستودعا لإنتاج المخدرات في العالم، التي تدر البلايين من الدولارات وتغذي الإرهاب الدولي“ (A/56/PV.7، ص ٢٠)

وأكد أيضا أنها ”تشكل تهديدا ليس لأمن دول وسط آسيا فحسب، بل أيضا لأمن العالم بأسره“. كما أشار بصفة خاصة وعلى نحو لا لبس فيه إلى الخطر الذي يمكن أن يواجهه العالم لو تمكن الإرهابيون من الحصول على أسلحة فتاكة مثل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأشكال أخرى من أسلحة الدمار الشامل. ومن المناسب أن نسأل هنا: ألم يكن ذلك نداء جاء في أنسب وقت؟

وما فتئت أوزبكستان تنخرط في تعاون نشط مع الائتلاف المناهض للإرهاب. ونحن نعتبر أن عملية مكافحة الإرهاب في أفغانستان هي، أولا وقبل كل شيء، وسيلة لتدمير قواعد الإرهاب ومعسكراته في ذلك البلد، والقضاء على الظروف المؤاتية للنشاط الإرهابي.

إن شعب الأوزبك الذي ورث ثقافة الإسلام العظيمة وأسهم بالكثير في تطور وازدهار الحضارة

وتؤيد أوزبكستان الأحكام الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن منع نشوب الصراع المسلح. ونرى أنها تمثل مبادئ توجيهية أساسية لإجراء مشاورات حول هذه المسألة.

كما تؤيد استكمال عملية إصلاح الأمم المتحدة في أبكر موعد ممكن. ونرحب بإحراز تقدم في مجالات معينة من عمل مجلس الأمن، فيما يتعلق بضمان شفافيته وتوسيع عضويته، ومسائل أخرى ذات صلة بتعزيز فعاليته. وبغية زيادة فعالية الأمم المتحدة، ومن أجل منع وتسوية الحالات المتأزمة، من المهم إلى أقصى حد تكثيف التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات الأمنية الإقليمية، فضلا عن النهوض بعمل المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة ذاتها.

كما تهتم أوزبكستان بتطوير وتعزيز الحوار والتعاون مع جميع الدول التي تبدي اهتماما بتوطيد السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد صمويل إنسانالي، وزير الشؤون الخارجية في غيانا والرئيس الأسبق للجمعية العامة.

السيد إنسانالي (غيانا) (تكلم بالانكليزية): على الرغم من أن جمرات الجحيم المستعر الناجم عن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر لم تخدم تماما، يمكننا مع ذلك أن نحلل وقع تلك الكارثة المروعة على العلاقات الدولية، وأن نحلل، على الأخص، النتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يحتتمل أن تترتب عليها بالنسبة للعالم. ومثل هذا التحليل، كما نأمل، سيرشدنا إلى أفضل الطرق التي تمكننا من الرد على هذه التحديات الجديدة، ومتابعة السعي وراء الهدفين التوأمين، أي السلام العالمي والتنمية، في هذا القرن الحادي والعشرين الجديد.

وعند مناقشة مسألة تنظيم الكفاح الدولي ضد الإرهاب، ينبغي لنا ألا ننسى تهديدا آخر على نفس القدر من الخطورة، ألا وهو الاتجار بالمخدرات الذي يشكل المصدر الرئيسي للدعم المالي لأنشطة الإرهابيين والمتطرفين. ففي السنوات الأخيرة وجدت دول آسيا الوسطى نفسها، عمليا، في مواجهة مباشرة مع عدوان واسع النطاق أطلقت له العنان العصابات الدولية المتاجرة بالمخدرات. ومن الواضح تماما أنه ما من بلد بمفرده، أيا كانت قوة موارده، يمكنه أن ينجح في مواجهة الاتجار بالمخدرات، ما لم يكن متمتعا بتأييد واسع من المجتمع الدولي. وفي رأينا أن التعاون الدولي ينبغي أن يستند إلى آليات تكون متوائمة قدر الإمكان مع الحالة الراهنة، وقادرة ليس على تجميع المصادر الحالية للعدوان المتصل بالمخدرات فحسب، بل أيضا، وهو الأهم، على الحيلولة دون نشوئها.

واعترافا بالحاجة العاجلة إلى تكثيف الكفاح الدولي لمواجهة التهديدات المشتركة، فإن أوزبكستان تعلق أهمية كبرى على مسألة عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل في آسيا الوسطى. وفي ضوء الوضع العسكري والسياسي غير المستقر في المنطقة، تبرز هذه المشكلة كخطر حقيقي له أبعاد قارية وعالمية.

إن القدرات الوظيفية لمنطقة آسيا الوسطى الخالية من الأسلحة النووية - وهي مبادرة طرحتها أوزبكستان في الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة انطلاقا من روح معاهدة عدم الانتشار - تكتسب في هذا الصدد أهمية خاصة. ونحن نقدر كثيرا جهود الأمم المتحدة في دعم أنشطة فريق الخبراء الإقليميين الذين يعملون على وضع نص معاهدة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية، وناشد الجمعية العامة ورئيسها والأمين العام أن يدعموا عملية صياغة واتخاذ قرارات بشأن هذه المسألة.

هذا العمل الهمجي الذي تسبب في تدمير مركز التجارة العالمي وجانب من مباني وزارة الدفاع والذي حدث في ذلك اليوم على مسافة قريبة من هذا المبنى الذي يضم إنسانيتنا المشتركة.

وعلى غرار ما فعله معظم قادة العالم المتحضر، سارع رئيس جمهورية غيانا إلى إدانة هذه الجريمة الفاحشة. إن غيانا - بوصفها دولة صغيرة معرضة للخطر بسبب محدودية قدرتها على الدفاع عن النفس في حالة تعرض سلامتها الإقليمية لأية تعديلات - لا يمكنها أن تقبل التهديد أو استعمال العنف لحسم الصراعات والنزاعات سواء كانت بين الدول أو داخل الدول. وجميع الخلافات يجب تسويتها بالوسائل السلمية كما يدعو ميثاق الأمم المتحدة على النحو المنصوص عليه في المادة ٣٣.

إن العنف الذي أصاب قبل شهرين نحو خمسة آلاف من البشر، من بينهم العديد من مواطنينا، في هذه المدينة التي تستضيفنا، بل وأصاب قبل ذلك الكثيرين من أبناء الشعوب الأخرى والعديد من الأماكن الأخرى في العالم ينبغي عدم إدانته إدانة قاطعة فحسب، بل لا بد أيضا من إنزال العقاب المناسب بمرتكبيه. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع الآن مجموعة من الصكوك القانونية المناسبة بما في ذلك اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، لمحاربة هذا العدو الجديد لعصرنا. ولا بد من توجيه الرسالة بوضوح إلى كل الذين يستخدمون الإرهاب لتحقيق أهدافهم بأن أعضاء هذه المنظمة لن يتسامحوا تجاه أعمالهم وإنما سيتم التصدي لها بحزم وباستخدام القانون بكامل قوته.

ولا بد لنا من أن نبنى دفاعاتنا في بلادي وفي شتى مناطقنا ونجعلها قوية بالقدر الذي يحمينا من الإرهاب ومن الشرور الأخرى الملازمة له مثل الاتجار بالأسلحة والمخدرات وغير ذلك من أشكال الجريمة عبر الوطنية.

السيد الرئيس، من حسن الطالع أن تدار مداولاتنا هذه في ظل قيادتكم، حيث أنكم دون شك، وقد أتيتم من أرض الصباح الهادئ، تحملون معكم إلى مناقشاتنا، ليس نظرة جديدة هادئة فحسب، بل أيضا شعاعا من الأمل بعد الليل الطويل الحالك الذي خرجنا منه لتونا. ووفد بلادي يتقدم إليكم بأحر تهانينا وأطيب تمنياتنا وأنتم تواصلون ترؤس أعمال هذه الجمعية العامة التاريخية التي حتى وإن كانت قد استهلكت في أعماق لحظات اليأس فقد تكون أيضا بشير أمل في خلاص البشرية.

وسوف أكون مقصرا في واجبي إن لم أعرب أيضا عن امتناني لسلفكم الموقر السيد هاري هولكيري الذي ترأس بكل قوة وحيوية الجمعية العامة خلال فترة عصيبة جدا اتسمت بأحداث هامة. وقد ساهم مساهمة كبيرة في تنشيط الجمعية العامة.

وأتوجه بخالص التحية والثناء إلى الأمين العام السيد كوفي عنان على قيادته القديرة والناجعة لمنظمتنا. ونرى أن منح جائزة نوبل للسلام مؤخرا له وللأمم المتحدة يمثل مصدرا للارتياح البالغ والفخر الكبير لغيانا، بل ولعموم أعضاء هذه الهيئة.

وكما قالت مجلة الإيكونوميست وبصدق في عددها الصادر في ١٥ أيلول/سبتمبر، فإن الهجوم الإرهابي الذي وقع على الولايات المتحدة قد بدل الشكل العام للأوضاع الجغرافية السياسية على نحو لا يحى كما فعل بناطحتي السحاب في منهاتن. وأصبح العالم مكانا متغيرا منذ ذلك الحدث المروع، وفي هذا التغير وجدنا أنفسنا فجأة أمام وسائل خارجة عن العرف والتقاليد ولم يكن بالإمكان تحيّلها من قبل، تهدد القيم التي دفعت منظمتنا إلى الأمام والتي ناضلنا بمشقة من أجل الحصول عليها لفترة استمرت عقودا عديدة. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالخزي والأسى إزاء

من الغباء بحيث نظن أن ذلك سيحدث بشكل تلقائي. فعملية الإنقاذ تتوقف على مدى استعدادنا للتعلم من تجاربنا وعمل ما هو أفضل في المستقبل. فمن رماد الحرب العالمية الثانية نهضت عنقاء الأمم المتحدة لتعطي الأمل للأجيال الجديدة بأنها يمكن أن تعيش في سلام ورخاء وفي جو من الحرية أفسح. ومن المحزن أن نهاية الحرب الباردة لم تولد أي مشروع يمثل هذه الجسارة، وتركت البشرية تهيم على وجهها بحثاً عن تعايش سلمي. لذلك، لا بد لنا من أن نسارع قبل فوات الأوان لنفي بالتزامنا تجاه ميثاق الأمم المتحدة ونبلور رؤية واستراتيجية جديدتين نواجه بهما تحديات هذا العصر الجديد.

وتمشيا مع روح ومضمون وفاقنا التاريخي، لا بد لنا من أن نتصرف بروح المسؤولية لُنزيل من بين ظهرائنا كل الأخطار التي تهدد السلم والأمن العالميين. ويأتي في مقدمة هذه الأخطار الحالة في الشرق الأوسط التي تكمن في لبُّها المشكلة الفلسطينية، الناجمة عن الحرمان المستمر للشعب بأكمله من التمتع بحقوقه الأساسية غير القابلة للتصرف. ولا بد من أن تستأنف فوراً عملية السلام بكل جدية وتصميم بغية وضع نهاية حاسمة وإلى الأبد لعمليات العنف وإراقة الدماء الطائشة التي كانت المصير المؤلم للشعب الفلسطيني ولشعوب أخرى. ولا بد من السماح للشعب الفلسطيني، وكذلك لكل الشعوب الأخرى في المنطقة، من أن يعيش كل منها في دولته بمنأى عن الخوف أو العوز داخل حدود آمنة ومأمونة. ومع ذلك، فإن الشرق الأوسط ليس المنطقة الوحيدة التي تعاني من ويلات الصراعات. فهناك أماكن عديدة أخرى في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأوروبا يعاني كل منها من مخاطر العنف المستمر فيها بشكل دائم، وتغذيها مجموعة من العوامل التي يزيد من خطورتها احتمال زيادة تأججها. ولتفادي هذه

واتفقتنا في الجماعة الكاريبية، التي غيانا عضو فيها، على إنشاء آليات لتقاسم المعلومات وتنسيق الإجراءات لمنع تلك العناصر الإجرامية من دخول أراضيها. وتم إنشاء فرقة عمل إقليمية لتحديد التدابير اللازمة لإقامة حاجز صحي يساعد في حمايتنا من هجماتهم وهذه ليست بالمهمة البسيطة نظراً لأن أبواب الهجرة في البلدان المتقدمة النمو أصبحت مغلقة بإحكام أكثر من ذي قبل، ويجري الآن ترحيل مئات المجرمين الذين نشأوا في تلك المجتمعات إلى بلداننا غير المجهّزة للتعامل مع هذه التدفقات الجديدة بسبب ما تعانيه من قيود مالية وبشرية شديدة.

وعلى الرغم من أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لكارثة ١١ أيلول/سبتمبر ربما لم تكن لها مثل هذه العواقب السياسية والأمنية المباشرة والفادحة، فإنها لم تكن أقل منها قوة وانتشاراً. ومما لا شك فيه أن جميع البلدان قد تأثرت بهذه الكارثة، ولكن الدول الصغيرة والضعيفة مثل بلادي ستجد صعوبة خاصة في التصدي للمشاق الناجمة عنها. ونظراً لأن البدائل المتاحة لبلداننا تقل كثيراً عما هو متاح لأكثر البلدان تقدماً في النمو نتيجة للنظام الاقتصادي الدولي غير المؤاتي، والمستويات المرتفعة للديون الخارجية، ومعدلات التبادل التجاري المتفاوتة، فإن معاناة بلداننا ستكون غير متناسبة. وأول من يعاني من أي تدهور في الاقتصاد العالمي وآخر من يستعيد نشاطه هم مصدرروا المنتجات الأولية الآن كما كانوا في الماضي - وتلك عملية تحدث بصورة متواترة ومكثرة للغاية.

إن هذه الاختلالات واللاتوازنات التي تؤثر بشكل خطير على التقدم في البلدان النامية من المرجح أن تصبح الآن أكثر وضوحاً في ظل عملية العولمة السريعة. والأكثر من ذلك أنه كما يقال كثيراً "فإن الرياح العاتية هي الرياح التي لا تجلب أي خير يذكر". وبالتالي، نود أن نرى تحسناً في أوضاعنا يتمخض عن تلك الكارثة. إلا أنه ينبغي ألا نكون

جديدة ترتبط بإثراء الثروة والعمالة من أجل التنمية الطويلة الأجل، يظل مصدر قلق بالغ ويجب أن يعالج.

وأعتقد أننا جميعاً يجب علينا الاعتراف بأن النظام الدولي السائد للتعاون الإنمائي يعاني من عيوب خطيرة، وقد فشل في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في زيادة النمو وتحسين نوعية الحياة في البلدان الفقيرة. إذ أن من طبيعة هذا النظام وجود العديد من فخاخ الديون والفقير التي لا يزال يقع فيها الملايين من أفقر الناس في العالم، ويتعين على العديد منهم الآن مواجهة أمراض مثل الإيدز. وهذه التجربة ليست مؤلمة فحسب، ولكنها في أغلب الأحيان أيضاً تحرم الفقراء من حقوقهم الإنسانية الأساسية، حيث توجد علاقة لا شك فيها، ومسلّم بها عالمياً الآن، بين إعمال حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية. وانطلاقاً من هذا التسليم عرض وفدي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي القرار ٤٨/٥٥ على الجمعية العامة بشأن دور الأمم المتحدة في العمل على إقامة نظام عالمي إنساني جديد.

واقترح إقامة هذا النظام يعترف بأن القيود الأساسية التي تؤثر على التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية تكمن في أن قدرتها محدودة في المجالات البالغة الأهمية من الأسواق، والهياكل الأساسية الإدارية والمؤسسية في القطاعين العام والخاص، وفعالية الموارد وقدرة البلدان النامية على التفاوض كشركاء مساوين لغيرهم في عدد من المحافل خارج الأمم المتحدة. ولذا فإن هذا الاقتراح يسعى إلى تحسين فعالية برامج التعاون الإنمائي، وزيادة الموارد المالية النادرة إلى الحد الأمثل، والحد من انتشار الفقر. وهو يتناول أيضاً طرقاً جديدة لإدارة التعاون الإنمائي الذي من شأنه أن يتغلب بدرجة كبيرة على مشاكل الاعتماد على المساعدة، وعلى جوانب الخلل وعدم التناسق الرهنة في التجارة الدولية، والمديونية العالية التي ظلت تنزل الكوارث بالبلدان النامية.

المخاطر، لا بد لنا من أن نستخدم بشكل كامل الآليات المنصوص عليها في الميثاق للتسوية السلمية للمنازعات.

ومع ذلك، فإن الأمر المهم في كل هذا هو ألا نسمح لخطة السلام بأن تنقلص أو أن تفسح مكانها لخطة التنمية، لأنه لو حدث ذلك فإن احتمالات تحقيق أي سلام دائم في أي مكان في العالم لن يكون لها أي وجود تقريباً. فالسلام والتنمية متداخلان ولا ينفصم أحدهما عن الآخر، كما أن أي محاولة للفصل بينهما لن تكون مجرد شيء مختلق ولكنها ستكون أيضاً أمراً ينطوي على خطورة تامة. وسوف نحسن صنعا بأن نضع هذه الحقيقة في الاعتبار فيما لو أدت الأحداث الأخيرة إلى إعادة تنظيم جدول الأولويات العالمي وإلى تحويل الاهتمام من القضايا الاقتصادية والاجتماعية إلى الشواغل السياسية والأمنية وحدها. فقد حدث في أعقاب ذلك الهجوم مباشرة أن أعلن رئيس البنك الدولي أن الهدف الذي يتوخى تقليل معدلات الفقر العالمية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ لا يمكن أن يتحقق، وأن معدلات الفقر ستزيد في الواقع خلال العام أو العامين المقبلين. وهذا التدهور لا يتوقع أن تتحمله بسهولة الاقتصادات الصغيرة مثل اقتصادنا واقتصادات منطقة البحر الكاريبي.

ونرى أنه يتحتم على الأمم المتحدة الآن أن تتابع بفعالية الخطة الموضوعية من أجل التنمية لتمكين البلدان النامية، وخاصة الصغيرة والضعيفة، على النجاة من العواصف السياسية والاقتصادية الرهنة. والمؤتمر الدولي المقبل المعني بالتمويل لأغراض التنمية، الذي سيعقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس المقبل، يمثل فرصة فريدة لدراسة القيود الداخلية والخارجية معا التي تؤثر إلى حد كبير على تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، فضلاً عن المعالجة الجماعية لنقائص وإجحاف الأسواق المالية القائمة. فالتركيز العالي لهذه الأسواق على الأرصد المالية الموجودة الموجهة نحو تحقيق الربح السريع، بدلا من التركيز على أرصد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالى السيد الحاج سولي لاميدو، وزير الشؤون الخارجية في نيجيريا.

السيد لاميدو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): الأحداث الأخيرة دفعت بوضوح إلى المقدمة بأهمية الأمم المتحدة وصلتها الوثيقة بالموضوع في السعي إلى تحقيق السلم والأمن والاستقرار على نطاق العالم. وفي السنة الماضية فقط في هذه القاعة التاريخية، أكد زعماء العالم من جديد التزامهم الرسمي بتعزيز قدرة المنظمة في هذه الفترة البالغة الأهمية. ولكن قبل شهرين، في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، تعرضت جهود منظمتنا مؤقتا للارتياح بفعل الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية.

ونيجيريا بوصفها بلدا تأثر مباشرة بالهجمات الإرهابية الأولى في دار السلام في عام ١٩٩٨، التي دُمّرت فيها مباني سفارتنا، ولأننا فقدنا مواطنين لنا في الهجوم على مركز التجارة العالمي، فإنها تستشعر تماما غضب وحزن أسر المفقودين وضحايا تلك الأعمال البربرية.

إن الإرهاب تهديد عالمي يمثل تحديا لأسس حضارتنا ذاتها. ولذا يجب أن يواجه عالميا. ومن ثم فإن نيجيريا تؤيد تماما الإجراء الفوري الذي اتخذته الجمعية العامة بإدانة هذه الهجمات. وإننا نؤيد تماما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، لأن التدابير التي دعا القرار إلى اتخاذها من شأنها أن تحدّ بدرجة كبيرة من قدرة الإرهابيين على القيام بمثل هذه الهجمات. ونيجيريا ملتزمة بتنفيذ أحكام ذلك القرار. فلنحافظ على وحدة القصد والتصميم اللذين نتجعا عن الهجمات، وذلك بتعزيز التعاون والتنسيق بين بلداننا. وينبغي للإرهابيين ومن يدعمونهم أن يُكشّفوا على حقيقتهم: عناصر هامشية لا تستحق مكانة محترمة في الأسرة الدولية. ولذا ينبغي أن تكون استراتيجياتنا مستنيرة ومتسقة ومركزة.

وهذه الأهداف، في رأي حكومة غيانا، يمكن أن تتحقق من خلال حوار شامل بين الحكومات، قائم لا على أساس الاعتبارات السياسية والاقتصادية فحسب، ولكن أيضا على مبادئ أخلاقية ضرورية لإيجاد نظام أكثر إنسانية وعدلا في العالم. وهذا الحوار، الذي بدأ في الدورة الأخيرة للجمعية العامة، سيتجدد في الدورة السابعة والخمسين، حيث نأمل أن يكون المفهوم قد زاد رسوخا في الوعي الإنساني وخطي بالقبول في نهاية المطاف باعتباره الطريق إلى الأمام نحو نظام للعلاقات الدولية أكثر استنارة.

من المستصوب تماما أن يعقد هذا الحوار في الأمم المتحدة، لأن طابع تحديات اليوم المتعدد الجوانب والعاير للحدود يتطلب نهجا متعدد الأطراف بدلا من اتباع نهج انفرادي. وما من شك في أن الأمم المتحدة ملائمة على نحو مثالي لتعزيز هذه الشراكة الدولية في بيئة تقتضي اليوم أسلوب حكم قويا مركزا شاملا. وبالنظر إلى عالمية عضوية المنظمة، والمبادئ والقيم التي ظلت تُعَلِّي من شأنها منذ زمن طويل والاهتمام المتزايد من المجتمع المدني بأنشطتها، فإن للأمم المتحدة فرصة فريدة الآن لممارسة دور قيادي في صنع السياسة الدولية على الصعيد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي ينبغي، في هذا الوقت الذي يتسم بالكثير من عدم اليقين والاضطراب، يجب أن نسلّم، أكثر من أي وقت مضى، بالحاجة المستمرة إلى منظمة الأمم المتحدة التي لم تستوف بعد، رغم العديد من إنجازاتها خلال ٥٦ سنة من وجودها، إمكانيتها الكاملة فيما يتعلق بالتعاون الدولي. ولذا يجب ألا ندع الرضا عن النفس والمصلحة الذاتية والنزعة الانفرادية تجعل الرؤية العالمية للأعضاء المؤسسين عرضة للشبهات.

بأن العمل ضمن شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأمم المتحدة يمكن أن ييسر عودة السلم والأمن إلى مناطق الصراع. دعونا نقدم لهذه المنظمات الدعم المالي والإداري اللازم.

وفضلا عن الالتزام بالسلم والأمن الدائمين، يجب أن نعيد تعزيز إرادتنا للقضاء على أسلحة الحرب، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. إن ما يثير قلقنا الشديد في أفريقيا هو الخراب الذي يتسبب فيه انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويوفر لنا برنامج العمل الذي اعتمد مؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه دليلا تفصيليا واضحا للتعاون الفعال. وسيشهد تنفيذه الفعال على التزامنا بتعزيز قوى الديمقراطية وسيادة القانون في العالم.

إننا نقر بالمسيرة الثابتة للعولمة ونواجهه بالكامل التحديات الخاصة بزيادة الفرص في التجارة والتمويل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي توفرها العولمة. ولكن ينبغي ألا تقتصر الفوائد على مجرد شريحة صغيرة من المجتمع الدولي. ينبغي أن تعمل العولمة والظاهرتان التوأم، تحرير الأسواق وإلغاء القيود، لصالح جميع البلدان. وهذا أقل ما تتطلبه صحة واستقرار النظام الاقتصادي العالمي. وبالنسبة لنا في أفريقيا، ينبغي أن تنعكس إمكانية الحصول على هذه الفوائد في أعمال وتدابير ملموسة تضمن اندماجنا الكامل في نظام اقتصادي عالمي جديد وعادل.

وتنبثق مطالبة نيجيريا بالتغيير الجوهرى لاستراتيجيات الدين الحالية تجاه البلدان النامية من إدراك عميق لتأثير الدين الخارجى على النمو الاقتصادى والاستقرار السياسى للبلدان النامية. وحقيقة أنه، بالرغم من مبادرات تخفيف الديون وإدارة الدين المرحب بها، لم يتخلص العديد من بلداننا من الديون ولم تتمكن إلى حد كبير من خدمة

ومن بعض النواحي، نجد التحديات الخطيرة التي نواجهها اليوم تتيح أيضا تحمّل مسؤوليات جديدة للتعاون على نحو لم يكن متصورا من قبل. ومنظمتنا لم تكن تسعى إلى تحقيق الهدف المتمثل في استتباب السلم والأمن الدوليين فحسب، ولكنها كانت أيضا مركز اتصال لتعزيز برامج هامة أخرى، لاسيما في مجالات التنمية الاجتماعية - الاقتصادية، وحكم القانون، والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان. ويجب أن تظل هذه الأهداف، التي تعبر عن تطلعات الدول الأعضاء إلى بناء عالم جديد حال من الصراع والحقد والتمييز والقهر، الشاغل الدائم لمساعدتنا المشتركة. ومن أجل هذا لدينا توجه واضح نسترشد به، ليس في ميثاق المنظمة فحسب، بل أيضا في التزام زعمائنا الجاد، المنعكس في إعلان الألفية. فلنعمل جاهدين من أجل ترجمة هذه الالتزامات إلى سياسات عملية لصالح شعوبنا.

إن التزام بلدي منذ زمن طويل برعاية أهداف الأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات والسلم والاستقرار التزام معروف تماما. ومن المؤسف أن الصراعات والحروب ما زالت تندلع في أنحاء عديدة من العالم. ومما يثبط المهم بصفة خاصة أن أفريقيا لديها قسط غير متناسب من هذه الصراعات والحروب، وما لذلك من تأثير مدمر على مجتمعاتنا وشعوبنا. ومع ذلك، نرى بارقة أمل وسط هذه الكآبة الواضحة. عملية السلم والاستقرار في سيراليون تكتسب زخما، حيث واصلت عملية المصالحة، من خلال برنامج نزع السلاح والتسريح والتأهيل الذي تموله الأمم المتحدة، خلق الثقة ونشرها. وتشجعنا بشكل مماثل بالتطورات الأخيرة في بوروندي، التي تتصارع فيها حكومة انتقالية مؤقتة أنشئت حديثا مع تحديات المصالحة الوطنية والاندماج. وتشهد هذه الجهود على تصميم الزعماء في قارتنا على إنجاح مبادرات السلام. وتفخر نيجيريا بارتباطها بهذه الجهود. كما عززت تجربتنا في ليبيريا وسيراليون قناعتنا

إسهام المجتمع الدولي في مكافحة هذا الوباء وهو ما يتجلى في نتيجة الدورة الاستثنائية المعنية بمكافحة الفيروس والإيدز. ولقد قوبل إصرار أفريقيا على مواجهة الوباء بصورة مباشرة باستجابة مدوية، ونحن ممتنون للأمم المتحدة على مناصرته الواضحة. وأعتقد أن لدينا من الأسباب ما يجعلنا نتشجع بالتقدم المحرز في إنشاء الهياكل والإطار المتعدد الأطراف لتحقيق قدر أكبر من التعاون والدعم في مواجهة المشكلة. وينبغي بذل كل جهد لكي نضمن أن يصبح الصندوق العالمي للإيدز والصحة جاهزا للعمل بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ومن ناحية أخرى، ينبغي أن نحافظ على الزخم حتى نوفر الإغاثة في أقرب وقت ممكن للمصابين بالإيدز أو من يعانون من السل أو الأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة. هذا هو ما يتوقعه الزعماء الأفارقة الذين اجتمعوا في أبوجا في نيسان/أبريل من هذا العام للاتفاق على استراتيجية منسقة بشأن هذه الأزمة الصحية والإنمائية. وينبغي أن نركز اهتمامنا أيضا على حملة مكافحة الملاريا، من باب متابعة أعمال مؤتمر قمة سابق انعقد في أبوجا أيضا.

وينبغي أن يعطينا تغيير موعد دورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بحقوق الطفل إلى أيار/مايو ٢٠٠٢ فرصة للتفكير في التحديات التي يواجهها أطفال العالم اليوم. وبالنسبة لنا في نيجيريا، سوف تتزامن الدورة مع إصدار تشريع واسع النطاق، معروض الآن على المجلس الوطني، من أجل حماية أطفالنا، يتجاوز في أبعاده نصوص الميثاق الأفريقي لحقوق ورفاهية الطفل الصادر عن منظمة الوحدة الأفريقية، الذي صدقنا عليه مؤخرا من أجل إحداث ثورة في الوعي الجماهيري وفي الدفاع عن حقوق الأطفال. وفي حقيقة الأمر، تقترح نيجيريا استضافة مؤتمر دولي في منتصف عام ٢٠٠٢ يعالج، ضمن أمور أخرى، قضايا الاتجار

ديونها بشكل مستدام، مما يستلزم نهجا أكثر جرأة وابتكارا، مثل إلغاء الديون بالكامل.

وينبغي دعم الجهود الدولية لحل مشكلة الدين من خلال العمل الجماعي لمنع انتقال الأموال غير المشروع من البلدان النامية وإعادة هذه الأموال إلى مصادرها في بلدانها الأصلية. لقد حدد الزعماء الأفارقة العلاقة الواضحة بين عبء مديونيتنا الضخم وأنشطة الأجانب المتعاونين وقيام زعماء سابقين وأفراد آخرين من قارتنا بتحويل الأموال. إننا قلقون إزاء التأثير المتلف للفساد على ديمقراطياتنا الناشئة وتميئتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. دعونا نضاعف جهودنا لدعم صك دولي بشأن انتقال الأموال غير القانوني إلى الخارج.

وكان زعماء القارة قد أقروا في الدورة العادية السابعة والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية، التي عقدت في لوساكا في تموز/يوليه، المبادرة الأفريقية الجديدة التي تسمى الآن الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وعُقد الاجتماع الافتتاحي للجنة تنفيذ قرارات رؤساء الدول والحكومات بشأن الشراكة الجديدة في أبوجا بتاريخ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومن بين الموضوعات الرئيسية في الشراكة الجديدة، التي تركز على رؤية مشتركة وقناعة جماعية بشأن الحاجة إلى القضاء على الفقر ووضع البلدان الأفريقية على طريق النمو والتنمية المستدامين بشكل عاجل، تشجيع السلم والديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة الاجتماعية والاقتصادية والتعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. وإننا نقدر الدعم الذي تم بالفعل تقديمه ونعتقد اعتقادا راسخا بأن هذا الدعم يوفر أفضل ركيزة لشراكة قادرة على الاستمرار مع شركائنا في التنمية.

ما زال وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يفرض تحديات خطيرة على التنمية في عالمنا. ونحن نقدر

الماضية. وبالنسبة لأميننا العام، السيد كوفي عنان، فإنني أود أن أثني على ما حُي به هذا الرجل من مواهب عظيمة وحكمة مثلى، وأود أيضا أن أشيد بإخلاصه في خدمة منظمنا العالمية. إن منحه، هو ومنظمنا، جائزة نوبل للسلام لدليل ملموس على ما يتحلى به من قيم رفيعة.

في ١١ أيلول/سبتمبر، غرق العالم بأسره في الحزن والفوضى. فقد تحطت الشبكات الإرهابية المجتمع الدولي بأسره من خلال الاعتداءات المنكرة على المصالح الأمريكية في نيويورك، هذه المدينة العالمية المضيافة - عاصمة العالم بأجمعه.

وهكذا، فإنه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أعرب من على هذا المنبر عن عميق تعاطف وحنو حكومة وشعب جزر القمر مع الشعب الأمريكي والحكومة الأمريكية في أعقاب هذه الأحداث الأليمة والمأساوية والمؤسفة أشد الأسف. وإننا نقدم أخلص تعازينا بوجه خاص إلى أسر الضحايا الذين نشاظرهم آلامهم الرهيبة في أعقاب هذه الخسائر المفاجئة في الأرواح.

وعلاوة على ذلك، شعرنا بتأثر عميق إزاء الخسائر في الأرواح التي نجمت عن حادث سقوط الطائرة يوم الاثنين الماضي في نيويورك. وإننا نعرب عن خالص التعازي لحكومتي وشعبي الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية وللأسر المنكوبة.

في سياق الدورة الماضية وقمة الألفية، تم في كثير من البيانات التأكيد من جديد على الدور الرئيسي الذي ما فتئت منظمنا تضطلع به وينبغي أن تواصل الاضطلاع به. وقد اعتبر الجميع أن إصلاح الجهاز الرئيسي المسؤول عن السلم والأمن الدوليين لجعله يعبر عن حقائق عالم اليوم هو من الأولويات. ويجب تعزيز هذا الدور اليوم أكثر من أي

بالأطفال في منطقتنا. ونحن نتطلع إلى مشاركة الدول الأعضاء فيه.

لا يمكنني أن أحتتم بياني دون الإشارة إلى مسألة إصلاح منظومة الأمم المتحدة. ترى نيجيريا أنه لكي يتسنى للأمم المتحدة أن تواجه التحديات المعقدة لقرننا الجديد، يجب القيام على وجه السرعة بالإصلاحات في المنظمة التي طال انتظارها كثيرا. ويمثل إصلاح مجلس الأمن بصفة خاصة أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الأمم المتحدة اليوم. دعونا نعمل باجتهد لاستكمال عملية الإصلاح وبذلك نجعل من المجلس المؤلف من عدد أكبر من الأعضاء مجلسا يمثل حقا أعضاء الأمم المتحدة.

هل لي أن أعرب عن امتناننا العميق للأمين العام كوفي عنان على قيادته لمنظمنا في العالم الماضي. إن نيجيريا سعيدة بإعادة انتخابه التي يستحقها تماما، فهي مكافأة له على إدارته المخلصة ومؤشر على الثقة التي يضعها أعضاء الأمم المتحدة في رؤيته المشتركة للمستقبل. وما لا يقل أهمية عن ذلك منح جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١ له ولمنظمنا. إننا نتمنى له التوفيق ونهنئ الأمم المتحدة من قلوبنا على هذا الإنجاز.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد سوييف محمد الأمين، وزير الشؤون الخارجية في جزر القمر.

السيد الأمين (جزر القمر) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الوفد القمري الذي أشرف برئاسته وبالأصالة عن نفسي، أتقدم إليكم سيدي، بخالص التهاني لانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. ولنا وطيد الأمل في أن يكمل عملنا بقيادتكم الرشيدة بالنجاح.

وإني ووفدي نشيد إشادة مجلجلة بسلفكم السيد هاري هولكيري، للطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال الدورة

بيد أن من الضروري في هذا النهج، أن نقوم أولاً بتعريف مفهوم الإرهاب بتقرير ما يشكل إرهاب الدولة والجماعات والأفراد بكل وضوح. ويجب علينا عندئذ أن نميز بين الأعمال الإرهابية والمطالبات المشروعة لبعض الشعوب بحقوقها في تقرير المصير الذي تتعذر ممارسته، بصورة لا يرقى إليها الشك، دون مواجهة، نظراً لأن هذا الحق غالباً ما يواجه في معظم الأحيان بالمقاومة وحتى بالقمع. وأخيراً، فإن من الجوهرى ألا نخلط بأي طريقة من الطرق بين الإرهاب والإسلام، ما دمنا نعلم أن كل عمل إرهابي هو تعبير عن التطرف الذي لا يرتبط بأي حال من الأحوال بأي دين من الأديان أو أمة من الأمم، هذا من جهة، ولأن الإسلام من جهة أخرى، معروف بتسامحه العظيم وبانفتاحه وبدعوته إلى حب الإنسان لأخيه الإنسان وإلى السلم والتضامن.

وفيما يتعلق ببلدي، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، فإن قلق سلطاتنا على أعلى المستويات إزاء هذه المشكلة قد حداً بها إلى إنشاء آلية وطنية لمكافحة الإرهاب، وضعت تحت إشراف رئيس الوزراء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، قام بلدي بالتوقيع على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وبالإضافة إلى هذه الالتزامات الوطنية من جانب كل بلد من بلداننا، من الواضح أننا سوف نحتاج إلى أن نشترك في عمل دولي بالانضمام إلى القوى الإقليمية والقارية لمحاربة هذا البلاء الذي يهدد السلم العالمي ويزعزع استقرار اقتصادات بلداننا.

وهذا ما يقتضي منا قراءة سياسية موضوعية للحالة السائدة في مناطق التوتر في جميع أنحاء العالم. ومن هذا المنظور، فإن الحالة في الأراضي العربية المحتلة، من بين مشاكل أخرى، تدعو إلى أن نوليها اليوم اهتمامنا. ويتمتع الشعب الفلسطيني بنفس الحقوق التي تتمتع بها كل أمة أخرى على وجه البسيطة في الحياة والسعادة والازدهار

وقت مضى، لأن المسؤولية التي تتحملها الأمم المتحدة تقتضي منها أن تكون مجهزة تجهيزاً كاملاً وفعالاً لتوليها.

ومن المناسب في هذا الصدد، أن نشير إلى أن هذه المسؤولية تحتل ترتيباً مختلفاً. فهي قبل كل شيء المسؤولية عن "إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب"، على حد تعبير الميثاق الذي يحكم مؤسستنا. وتقتضي هذه المسؤولية من المنظمة أن تكفل السلم والأمن للشعوب. وإن الأزمات من جميع الأنواع وما يحيق بقضية السلم في مناطق عديدة اليوم من أخطار، تدل على مهمة الأمم المتحدة الصعبة للغاية في تولي هذه المسؤولية. إن مختلف الأخطار التي تهدد السلم والتي تنتشر في جميع أنحاء العالم تدعونا إلى تركيز اهتمام أكبر على اتخاذ إجراءات عاجلة على الصعيد الدولي، لأنه ما من قارة بمأمن من الخطر.

والإرهاب أحد عناصر هذا الخطر. ويجب علينا ألا نسمح للجماعات المتطرفة، بغض النظر عما يكون لديها من ذرائع، بأن تقحم العالم في هوس دائم واستهداف ملايين الأبرياء كضحايا التعساء. ولقد كانت اعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر بمثابة ضربة قاسية لنا جميعاً، وتحد للبشرية جمعاء. ولذلك، فإن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية أدانت هذه الأعمال الكريهة والوحشية بكل شدة، وتدين الإرهاب بجميع أشكاله.

وفي إطار تعبئة الجهود لمكافحة الإرهاب، جسّد المؤتمران المنعقدان في الدوحة وداكار في الشهر الماضي، والذين اضطلعت فيهما حكومة جزر القمر بدور فعال، التزام العالم العربي والقارة الأفريقية بهذا الكفاح العسير والضروري في الوقت نفسه. وعلى نفس المنوال، عمل الاجتماع الذي عقد في بروكسل، على الجمع بين بلدان أوروبا لإظهار قلق القارة الدائم إزاء الإرهاب.

(الإيدز). ويتجلى التزام حكومة جزر القمر بمكافحة الإيدز أيضا في مشاركتها في جميع التدابير الإقليمية والدولية الرامية إلى تحقيق هذا الهدف. وبالتالي، شارك وفد من جزر القمر بقيادة دولة السيد حمادة مادي بوليرو، رئيس الوزراء، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، التي عُقدت في حزيران/يونيه الماضي في هذه المدينة. وقد أخذت سلطاتنا الوطنية في اعتبارها التوصيات التي انبثقت عن تلك الدورة.

وفي معرض الحديث عن الأمراض، لا يسعني أن أغض الطرف عن الملاريا، التي ما زالت تعصف بالعديد من المناطق. ففي جزر القمر أصابت جميع طبقات المجتمع وأصبحت مصدرا رئيسيا لقلق السلطات الوطنية. ولهذا، فإن بلادي، فيما يتجاوز الأحكام الوطنية في إطار الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الملاريا، ترحب بالمبادرة التي تستهدف إعلان الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ عقد مكافحة الملاريا في أفريقيا.

تكلمتُ آنفا عن الفجوة التي تفصل بين اقتصادات الشمال والجنوب. ومن هذا المنطلق، يكتسي مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عُقد في بروكسل في أيار/مايو ٢٠٠١، أهمية خاصة بالنسبة لبلداننا، ونعقد الأمل على التزام أكثر حسما من الجميع، سواء كنا من البلدان الغنية أو الفقيرة، لكي تؤدي التوصيات الصادرة في تلك المناسبة، والتوصيات التي ستعتمد في إطار المؤتمر المنعقد حاليا في الدوحة، قطر، إلى إحداث تغييرات إيجابية، وترسي أساسا صلبا للتنمية المستدامة والفعالة عن طريق إنعاش اقتصاداتنا.

وتتوقع شعوبنا الكثير من منظماتنا، التي يعترف بأنها توفر أفضل إطار لضمان الحقوق الأساسية للجميع. ولهذا، فإن جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، إذ تثق في أن

والسلم والأمن. وهذا هو السبب، احتراما للقانون ومن أجل التوصل إلى حل عادل ودائم ونهائي لهذه المشكلة، في أن حكومة جزر القمر تعتقد بأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف أصبح ضروريا. وتتحمل الأمم المتحدة، من وجهة نظر أخرى، المسؤولية عن ضمان رفاه الشعوب. وهذا ما يستتبع ضمان الشروط اللازمة لحياة أفضل عن طريق حماية حقوق الإنسان الأساسية.

إن الأمراض الخطيرة التي تؤثر في بلداننا، لا سيما البلدان النامية؛ وصعوبة الحصول على تعليم ورعاية صحية أفضل؛ والمجاعة التي تعصف بالعديد من المناطق في العالم؛ وتدهور بيئتنا؛ وانتهاك حقوق الإنسان لا تزال تمثل تحديات رئيسية لنا في الألفية الجديدة. وإن بعض هذه الشرور، كالمجاعة والأمراض الخطيرة والفقير المدقع التي ابتليت بها بلدان عديدة، هي في حد ذاتها مظاهر صارخة جدا للهوة التي تفصل بين الشمال والجنوب والتي سوف يتعين علينا في نهاية المطاف أن نردمها.

وفيما يتعلق بالمرض، يحتل الإيدز مركز مناقشاتنا واهتماماتنا، لأنه يقتل ويفرغ مناطق بأكملها ويتسبب كل عام في تيتيم الملايين ويجعل مستقبلهم كئيبا. وهكذا، فإن حكومة جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، بالرغم من انخفاض معدل الإصابة بالمرض، تظل مدركة لكون موقع البلد الجغرافي وشيوع السياحة في منطقتنا الجزرية دون الإقليمية من العوامل التي قد تساهم في سرعة انتشار المرض، نظرا لتدفق السياح والمحتفلين بالأعياد الموسمية.

ولهذا، تعكف حكومة بلادي على جعل البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز أداة مفيدة عن طريق تزويده بقدر المستطاع بالوسائل الواجبة، بالمساعدة التي لا تنكر من منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

الدولة، وسيطرح للاستفتاء قبل نهاية هذا العام. وشاركت جميع الأحزاب السياسية في صياغة هذه الوثيقة. وقد انتفعنا أيضا من مساعدة المجتمع الدولي كله، بما فيه منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمة الفرانكوفونية وجامعة الدول العربية فيما يتعلق بالخبرة في القانون الدستوري.

وإلى جانب هذه الجهود، يجري وضع الأحكام اللازمة للتحضير للانتخابات القادمة، وسيقدم المجتمع الدولي مساعدات تقنية ضخمة أيضا في هذا المقام من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي.

وفي هذه المرحلة الانتقالية صوب إنشاء مؤسسات جديدة، لا تألو حكومة جزر القمر جهدا لتحسين الظروف الحالية بغية السماح للسكان بأن يعيشوا حياة كريمة لائقة. وبطبيعة الحال، يجب أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود الضخمة لكي يساعد القطاعات الاجتماعية التي تعاني من صعوبات. وما زال التحدي الكبير الذي تواجهه حكومتنا هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنسجمة، بالإضافة إلى التعمير الذي يجري حاليا.

ولهذا، أوجه باسم حكومة جزر القمر نداء ملحا إلى المجتمع الدولي بأسره لكي يقدم دعمه الثمين في فترة المصالحة الوطنية هذه من أجل تعمير المؤسسات وإنشائها.

وأزمة الانشقاق لا تجعلنا نغض النظر عن مشكلة جزيرة مايوت القمرية، التي تسبب قلقا كبيرا لشعب بلادي ولحكومتها. وهذه الجزيرة القمرية التي تديرها فرنسا منقطعة تماما عن بقية الأرخيبيل، مما يحد من حرية حركة الأفراد والسلع بين الجزر ويؤدي إلى خسارة جسيمة يتكبدها من يريدون الوصول إلى أسرهم في مايوت.

وبينما تثق حكومة جمهورية جزر القمر في استعداد السلطات الفرنسية للتعاون على نحو كامل مع سلطات جزر القمر من أجل إيجاد حل تفاوضي ودائم لمشكلة جزيرة

الأمم المتحدة تكفل احترام وحدة كل بلد من بلداننا وسلامته الإقليمية، تحت منظمنا على النظر في المطالب المشروعة للحكومة الصينية فيما يتعلق بإعادة إدماج محافظة تايوان الصينية في كيانها الطبيعي. وبلادي، التي تشعر بحساسية خاصة إزاء هذه المشكلة، حيث عانينا من تجربة انشقاق مريرة، تعتقد اعتقادا راسخا في ضرورة إيجاد حلول فورية لهذا النوع من الحالات، التي يمكن أن تقوض استقرار المناطق.

لقد أثار مؤتمر قمة الألفية آمالا كبيرة يجب أن نحولها إلى واقع لكي نعترف بكل الأهمية التي تكتسبها في نظر الإنسانية. وهذا يعني أنه لا بد من متابعة التوصيات التي صدرت في تلك المناسبة. ولا يسعنا إلا أن نبدي رغبة مخصصة في أن يأخذ كل منا في حسبانته بجدية التشخيص الحقيقي لأحوال عالمنا لكي نبحث معا عن العلاج الملائم.

وتتوقف على ذلك مصلحة وبقاء كل منا، لأن تهديد سلام جيراننا يعرضنا جميعا للخطر؛ وبالمثل، ما دام الجوع والمرض والجهل والعنف والظلم والفقر تعشش في بعض المناطق، فإنها ستعود بالعار على الإنسانية كلها وتشكل تهديدا متوقعا للسلام والاستقرار.

بعد مرور عام على الدورة السابقة، التي تكلمت خلالها من هذا المنبر السامي، ضمن جملة أمور، عن الحالة العامة التي سادت في بلادي، جمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية، أود أن أتكلم عن بعض جوانب تطور الحالة. ويسرني أن أعلن اليوم أن عملية المصالحة الوطنية، التي قادها رئيس دولة جزر القمر، فخامة العقيد أزالي الصوماني، والتي اختار اللجوء فيها إلى الحوار المباشر مع اخوتنا في جزيرة أنجوان، عملية تحرز تقدما كل يوم.

وفي الوقت الراهن، وُضع مشروع دستور من شأنه أن يحكم مستقبل جزر القمر بأسرها، رُفِع مؤخرا إلى رئيس

على بعض البلدان. وما زال الفقر المدقع والبؤس يؤثران على عدد كبير من سكان العالم لا سيما في قارتنا، حيث يعيش رُبع السكان البالغ عددهم ٨٠٠ مليون نسمة على أقل من دولار واحد في اليوم. وقد يؤدي وباء الإيدز الذي يهدد الآن أكثر من ٣٦ مليون شخص، معظمهم في سن النشاط الاقتصادي، إلى تعريض التنمية الاقتصادية ومستقبل كثير من المجتمعات لخطر شديد ما لم تُتخذ تدابير عاجلة.

ولمواجهة هذه التحديات وغيرها كثير، يتعين على الأمم المتحدة أن تواصل تحسين هيكلها الداخلي، بما في ذلك مجلس الأمن، الذي ينبغي إعادة النظر في عضويته بما يتيح إيجاد توازن جغرافي أكثر إنصافاً. فضلاً عن ذلك، ينبغي إعادة تشكيل أساليب عمله لضمان تنفيذ قراراته بصورة فعالة.

ولا بد للأمم المتحدة أن تسعى أيضاً إلى تنفيذ خطط العمل والتوصيات التي اعتمدت طوال العقد الماضي، بهدف حل المشكلات المتعلقة بمجالات مرض الإيدز، والتنمية الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والعنصرية والتمييز العنصري، فضلاً عن الإرهاب.

في الدورة الماضية للجمعية العامة صوتت حكومتي مؤيدة القرار ١٥٨/٥٥، المتعلق باتخاذ تدابير للقضاء على الإرهاب الدولي. وما زلنا نعتقد بأن تنفيذ ذلك القرار له أهمية جوهرية في مكافحة هذا العدو. إن الإرهاب وبال دولي له أوجه متعددة. وليس هناك بلد محصن ضد هذا الشر البغيض، ولكي نحاربه ينبغي أن نتعاون على المستويات الثنائية والإقليمية والدولية، تحت قيادة الأمم المتحدة.

وتكرر أنغولا تأكيد إدانتها الشديدة لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، التي راح ضحيتها آلاف المواطنين الأبرياء، وتؤيد استعمال القوة للقضاء على الخلايا الإرهابية والقواعد التي تدعمها.

مايوت القمرية، فإننا نكرر رغبتنا في أن نرى المجتمع الدولي يشارك في هذا النهج، احتراماً منه للقانون وعملاً منه بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي قبلت جزر القمر عضواً في الأمم المتحدة. بمجرد تشكيل الكيان القمري الجديد الذي يسمح بعودة مايوت إلى حظيرتها الطبيعية.

أخيراً، أود أن أتقدم بشكرنا العميق والخالص للبلدان الشقيقة والصديقة ولشركاء جزر القمر، الذين رافقونا بكل وسيلة ممكنة لديهم، بحثاً عن حل دائم للأزمة التي هزت بلادنا وما زالت قائمة في نضالنا من أجل صون وإدامة المكاسب القيمة التي حصلنا عليها نتيجة التغير الذي حدث في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩. ونأمل أن تنتهي جميع الأزمات التي تجتاح العالم اليوم نهاية طيبة لمصلحة شعوبنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جواو برناردو دي ميراندا، وزير الشؤون الخارجية في أنغولا.

السيد ميراندا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتك، سيدي الرئيس، بالنيابة عن حكومتي وبالأصالة عن نفسي، على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن انتخابكم اعترافاً بالإسهامات الكثيرة التي قدمتها جمهورية كوريا لجهود الأمم المتحدة من أجل صون السلم والأمن الدوليين، فضلاً عن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبنا.

إن هذه الدورة تُعقد إبان فترة تنسم بالتحديات الكبرى لمنظمتنا وللمجتمع الدولي بوجه عام.

فما زال السلم والأمن معرضين للخطر بسبب العديد من الصراعات المسلحة، وخاصة في أفريقيا، علاوة على الأنشطة الإرهابية التي تُشن بانتظام أو بصورة متقطعة

المشروعة وأصبحت حكومة أنغولا تسيطر الآن على الأراضي الوطنية بكاملها.

وأصبح تسليم أعداد كبيرة من الجنود والضباط المتمردين أسلحتهم واندماجهم في المجتمع الآن من الأحداث اليومية. ولم يعد يتبع جناح يونيتا العسكري حاليا سوى جماعات صغيرة، غير كافية التسليح تعيش في الأدغال أو مناطق نائية من أراضينا الشاسعة. وعلى الرغم من مقدرتها على شن هجمات معزولة، فإنها لم تعد تمثل تهديدا لمؤسسات أنغولا الديمقراطية أو لسلامة معظم مواطنينا.

وتؤمن حكومتي بأن بروتوكول لوساكا ما زال صيغة صالحة لحل المشاكل المتعلقة بالسلم والمصالحة الوطنية في أنغولا.

وقد بدأ مناخ السلام الآخذ في الانتشار يؤثر تأثيرا طيبا على اقتصاد البلد. وعلى الرغم من استمرار جانب كبير من التشوهات ومناطق الضعف، فإن جهود الإصلاح الجارية قادرة على التغلب على المشاكل الاجتماعية الخطيرة وتنظيم الانتخابات العامة في المستقبل القريب في بيئة ديمقراطية حقيقية.

ونتيجة لفترة الحرب الطويلة، ما زالت أنغولا بحاجة لدعم من المجتمع الدولي في جهودها لتخفيف مشاكل الفقر والمشردين واللاجئين وإعادة بناء هياكلها الأساسية.

إن بيئة السلام النسبي ما كان يمكن أن توجد دون مساعدة المجتمع الدولي الذي ميّز بين من يلتزمون بالسلام والديمقراطية والذين يروجون للحرب، وفرض، عن طريق مجلس الأمن، جزاءات على جناح يونيتا العسكري بزعماء جوناس سافيمي. وكان أوضح آثار هذه الجزاءات إسهامها في خفض قدرة سافيمي على شن الحرب بشكل ملموس، ومن ثم إقناع عدد كبير من أعضاء يونيتا بتسليم أسلحتهم والانضمام إلى جهود السلام.

ويسر أنغولا، التي تعرضت للإرهاب طيلة سنوات عديدة، أن تنضم إلى جميع الدول الأخرى في هذه الحملة المناهضة للإرهاب. وقد انضمنا في هذا السياق إلى الأعضاء الآخرين في المجلس الإنمائي للجنوب الأفريقي للتشجيع على إنشاء محفل لمناقشة الأوجه العديدة للإرهاب وتحديدتها، وكذلك اتخاذ الوسائل الفعالة لمنع أنشطته ومكافحتها داخل منطقتنا وانطلاقا منها.

وفيما يتعلق بالقارة الأفريقية، نعتقد أن التدابير التي تُتخذ لمحاربة الإرهاب ينبغي أن تعالج بصفة خاصة مصادر تمويله، مثل الاتجار غير المشروع بالماس، والاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات، وتحديد شبكاته بهدف الحيلولة دون حرية الحركة لأعضائها.

وقد استحدثت أنغولا بالشراكة مع بعض البلدان نظاما دوليا لمنح شهادات المنشأ للماس يمنع الماس الناشئ من الاتجار غير المشروع من الوصول إلى الأسواق الدولية، وبذلك ساعدنا على منع تمويل الجماعات الإرهابية وتمويل أنشطتها في كثير من بلدان قارتنا.

في هذه المرحلة، يتطلب الكفاح ضد الإرهاب أن يكرس اهتمام خاص لاستكمال وضع اتفاقية دولية مضادة للإرهاب، بخلاف التدابير التي أحكم مجلس الأمن نطاقها في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وبإمكان هذا الصك القانوني أن يزيل بعض أوجه الغموض التي ما زالت تحيط بتعريف هذه الظاهرة.

وتلتزم حكومتي بثبات بتحقيق السلام في أنغولا والقارة الأفريقية وفي العالم بأسره. وبعد فترة من الغموض أصبح السلام شيئا فشيئا واقعا لا يمكن عكس اتجاهه في أنغولا، وقد تم توحيد القوات النظامية لجناح يونيتا العسكري، التي شنت حملة واسعة النطاق للاستيلاء على السلطة، تقييدا تاما. وتحررت المقاطعات التي خضعت لسيطرتها غير

وزمبابوي في إعادة جيشها إلى الوطن. ولم يبق سوى رواندا دون اتخاذ أية خطوة بعد لإبداء استعدادها لسحب قواتها، ومن ثم الوفاء بالتزامها الأساسي بوصفها من الدول الموقعة على اتفاق لوساكا وبالالتزامات الناجمة عن قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ويحدونا الأمل في أن يؤدي التحضير الجيد للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية إلى إجراء مناقشة موضوعية للمسائل ذات الصلة بالمستقبل السياسي للبلد.

وفيما يتعلق ببوروندي، ترحب أنغولا بإقامة حكومة انتقالية، وهي نتيجة مباشرة لاتفاق بريتوريا، الذي كانت جهود الوساطة التي قام بها الرئيس السابق نيلسون مانديلا بالغة الأهمية في التوصل إليه. ونرجو أن تؤدي هذه الخطوة قريباً إلى إحلال السلام والاستقرار في بوروندي وإلى إقامة علاقات حسن جوار مع البلدان المجاورة.

أما فيما يتعلق بالصحراء الغربية، فترى أنغولا من الضروري العثور على حل مقبول لكلا الطرفين، يجعل في الإمكان اجتياز الحواجز التي تحول دون تنفيذ خطة لتسوية هذا الصراع. وتشجع حكومتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية على الاستمرار في الجهود التي تبذلها في ذلك الاتجاه.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينسى مشاكل الصومال. ويمثل إنشاء حكومة وطنية انتقالية خطوة هامة على الطريق إلى حل سلمي للصراع الداخلي هناك. وينبغي أن تدعم كل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية تلك الخطوة لكي يعود الصومال إلى مكانه الملائم في مجتمع الأمم.

ويساور أنغولا القلق أيضاً إزاء التدهور، الذي نجم عن ازدياد حدة العنف مؤخراً، في عملية السلام في الشرق الأوسط. ونرى أن تسوية الصراع بين إسرائيل وفلسطين سوف تتطلب إجراء مفاوضات. ولذلك فإننا نناشد الطرفين

وتُظهر تلك النتيجة بجلاء فعالية الجزاءات بوصفها وسيلة، لا بوصفها غاية في ذاتها. ولهذا السبب تجب حكومتي الإبقاء عليها وإحكام تطبيقها إلى أن يصبح السلام غير قابل للانتكاس في أنغولا. ورغم ذلك، فإن حكومتي ما زال يساورها القلق إزاء النتائج الواردة في تقارير الأمم المتحدة، التي تفيد بأنه لم تقم جميع البلدان بشكل كامل باعتماد التدابير التي تدعو إليها قرارات الجزاءات.

لقد أُتخذت قرارات مجلس الأمن بشأن الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وفقاً للسلطات التي يخولها ميثاق الأمم المتحدة للمجلس. وجميع الدول ملزمة قانوناً بالتقيد بتلك القرارات وتنفيذها. وتجب الالتزامات الناجمة عنها بالنسبة للدول الأعضاء أي التزام يتناقض معها قد تخضع له هذه الدول بحكم أي معاهدة أو اتفاق دولي تكون أو قد تصبح طرفاً فيه. وينبغي تطبيق ذلك المبدأ أيضاً فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على اتحاد يونيتا.

وترى الحكومة الأنغولية بطلان ما تحتج به بعض الحكومات، وبعضها يتمتع بعلاقة تفضيلية مع أنغولا، من عدم توافق مفترض بين تشريعها الداخلية وقرارات مجلس الأمن. ونهيب بتلك البلدان أن تعكس موقفها وتتخذ التدابير المطلوبة. ونرى أن هذا سوف يسهم في تطوير علاقات ثنائية متناغمة مع أنغولا.

وتعرب أنغولا عن التزامها الراسخ بالبحث عن السلام في منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونحن سعداء بالنتائج الإيجابية التي حققتها عملية السلام في الآونة الأخيرة. فقد جرى بوجه عام التقيد بوقف إطلاق النار وسحب القوات الأجنبية. وقد سحبت أنغولا على سبيل المثال ما نسبته ٧٥ في المائة من جنودها. وأتمت ناميبيا انسحابها، وبدأت كل من أوغندا

ويجب أن يمثل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، المقرر عقده في مونتيري، بالمكسيك، فرصة لحشد الموارد لأغراض التنمية، ولا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً البالغ عددها ٤٩ بلداً، يقع ٣٤ منها في أفريقيا، وللتخفيف من وطأة الفقر المدقع الذي يزرح تحته اليوم أكثر من ٦٠٠ مليون نسمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مصطفى عثمان إسماعيل، وزير الشؤون الخارجية في السودان.

السيد عثمان (السودان) (تكلم بالعربية): أرجو أن أتقدم، باسم شعب وحكومة السودان، بالتعازي الحارة إلى حكومة الجمهورية الدومينيكية، وإلى أسر ضحايا الحادث المؤسف الذي تعرضت له طائرة الخطوط الجوية الأمريكية في مطلع هذا الأسبوع. وأتقدم بالتعازي أيضاً إلى شعب الجزائر الشقيق وهو يواجه كارثة الفيضانات التي حدثت مؤخرًا.

في البدء، أود أن أزجي لسيادتكم التحية والتهنئة الحارة على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة. ويسعدني أن أؤكد ثقتنا بأنكم ستقودون أعمال هذه الدورة إلى النجاح المطلوب. كما أعرب عن تقديرنا للسيد هاري هولكيري لرئاسته للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة بكفاءة واقتدار مشهودين.

وأرجو أن أحيي السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، وأن أتقدم له بالتهنئة الحارة بمناسبة إعادة انتخابه لقيادة المنظمة الدولية لفترة ثانية. كما يسعدني أن أجدد لسيادته التهنئة بمناسبة منحه جائزة نوبل للسلام. ونحن على ثقة من أنه سيواصل جهوده الدؤوبة في قيادة المنظمة نحو تحقيق أهدافها السامية من أجل غد أفضل للإنسانية جمعاء.

مواصلة الحوار فيما بينهما والتفكير بالاتفاقات التي وقّعا عليها وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وتعرب أنغولا عن سرورها للإنجازات التي حققتها شعب تيمور الشرقية الشقيق في كفاحه للحصول على حقه في تقرير المصير والاستقلال. وقد كان الدعم الذي قدمته أنغولا وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي على الصعيد السياسي والمعنوي والدبلوماسي في المحافل الدولية الرئيسية على مر السنين حاسماً في تمكين شعب هذا الإقليم من بلوغ نقطة يتسنى له منها في نهاية المطاف أن يختار مصيره بحرية. ويعد التيموريون الآن العدة لإعلان مولد دولة جديدة مستقلة وذات سيادة وديمقراطية، ولكنهم سيظلون في حاجة إلى دعم الأمم المتحدة من أجل توطيد دعائم مؤسساتها.

وسيكون للكساد الاقتصادي الدولي أثر كبير على البلدان النامية التي عانت بالفعل آثار العولمة، وعلى أفريقيا بصفة خاصة. ولا تستطيع البلدان الأفريقية بالطبع أن تتفادى العولمة. غير أنه لكي تشترك الأمم الأفريقية في أنشطة تعاونية وجماعية، لا بد لها من الاستناد إلى دول قوية، وهذا أمر لا يكاد يوجد في هذه القارة.

وقد وجدت بلدان القارة في الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا سبيلاً للخروج من الركود ولتعزيز التعاون الأفريقي وتحقيق التنمية. وأنغولا منضمة إلى هذه الشراكة. ويمكن إحراز التقدم الاقتصادي في أفريقيا عن طريق تعزيز التجارة بين دولها، وإقامة أوضاع اقتصادية صحية وحكم رشيد، ومحاربة التهديدات الإقليمية، بما فيها الصراعات والأمراض المتوطنة، والترحيب بتدفقات رؤوس الأموال. ونرجو أن تصبح الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا قوة لتحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية في البلدان الأفريقية، ولا سيما البلدان المتضررة من جراء انقسامات خطيرة.

صراع بين الحضارات والثقافات. فالإسلام، دين السلام والتسامح، أبعد ما يكون عن الإرهاب.

تتعقد فعاليات هذه الدورة متزامنة مع حدث سعيد بالنسبة لنا في السودان. فقد أثمرت جهودنا المشتركة مع الأشقاء والأصدقاء في رفع العقوبات التي ظلت مفروضة على السودان من قبل مجلس الأمن منذ عام ١٩٩٦، الأمر الذي سيسهم في مواصلة تعاون السودان في علاقاته مع المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، يدعو السودان مجلس الأمن لمواصلة هذا النهج الموضوعي بمراجعة العقوبات المفروضة من قبله على عدد من الدول من بينها ليبيا والعراق، والاستجابة لطلب السودان إرسال بعثة لتقصي الحقائق حول مصنع الشفاء للأدوية بالسودان الذي تم تدميره بواسطة الصواريخ الأمريكية في آب/أغسطس ١٩٩٨، والذي نرى أنه خطأ فادح ارتكبه الإدارة الأمريكية السابقة، ويجب الاعتراف به وتصحيحه، وذلك حتى تتعزز ثقة الدول والشعوب في المنظمة الدولية، ويزول الظلم وتزول المراتر، ويعيش جميع الناس معا في عالم تسوده العدالة والمساواة، والأمن والطمأنينة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دوداو (جمهورية مولدوفا).

كما يؤكد وفد السودان أن الوقت قد حان لوقف الإجراءات الأحادية القسرية المفروضة على بعض الدول، ومن بينها السودان، لما لها من آثار سلبية، وبشكل خاص على النساء والأطفال.

إننا في السودان نستشرف عهدا جديدا في علاقاتنا مع المنظمة الدولية بعد رفع العقوبات عن بلادنا. ويسعدني أن أؤكد أننا سوف نسعى لبذل الجهد المعنوي والفكري لدعم جميع أنشطة المنظمة الدولية لخير البشرية جمعاء. كما أننا نتطلع إلى دور فاعل وإسهام جديد من المنظمة الدولية

تتعقد هذه الدورة والعالم يشهد تطورات معقدة إثر الأحداث الإرهابية المأساوية التي تعرضت لها مدينتي نيويورك وواشنطن. ومن هذا المنبر، أود أن أجدد استنكار السودان وشجبه للإرهاب بكافة أنواعه وأشكاله ومظاهره. ونعرب عن خالص تعازينا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ولأسر الضحايا. كما يدعو السودان المنظمة الدولية لمواجهة التحديات الجسيمة والأعباء المثقلة التي أفرزتها تلك الأحداث، وتداعياتها اللاحقة، وما يقتضيه ذلك من تنظيم وقيادة لجهد دولي وتحرك جماعي تحت إرادة وشرعية دولية لمكافحة الإرهاب، واجتثاث أسبابه ومنابعه. إن علينا في هذا السياق أن نفرق بين الصالح والطالح، ولا نضعهما في سلة واحدة، وألا نخلط الأمور فيتحوّل الصالح إلى طالح.

وأنتهز هذه السانحة لأؤكد أن السودان على استعداد لمواصلة مشاركته وإسهامه في هذا الجهد، لا سيما وأن السودان يحتل المرتبة الأولى بين الدول الأعضاء من حيث التصديق أو الانضمام للاتفاقات الدولية لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الإقليمي فإن السودان من أوائل الدول المصادقة على الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب، وكذلك اتفاقية منظمة المؤتمر الإسلامي لمحاربة الإرهاب الدولي. كما أننا بصدد استكمال إجراءات المصادقة على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومحاربه. أما على صعيدنا الوطني فقد اعتمدنا قانون مكافحة الإرهاب، وبذلك تكون بلادي قد ساهمت في وضع الأساس المنهجي السليم للقضاء على الإرهاب الدولي، وقطع دابره وفقا للشرعية الدولية.

أرجو أن أؤكد ما رددته الكثيرون من أن الإرهاب لا دين له ولا وطن ولا عرق، فهو ظاهرة عالمية. وعلى ذات المنوال يجب أن تتكاتف الجهود لمعالجته. كما إننا نشجب محاولات البعض لربط الإرهاب بالإسلام في محاولة رخيصة للإيقاع بين أهل الأديان السماوية، وتصوير الأمر وكأنه

لقد اجتمعت الوفود المشاركة في مؤتمر دربن المعني بمكافحة العنصرية على الأهمية القصوى للقضاء على كافة أشكال العنصرية وكرهية الأجانب، ومعالجة أسبابها الجذرية، إنفاذا للعدل والإنصاف للشعوب التي عانت ولا تزال من ويلات تلك الممارسات البغيضة. ويؤيد السودان إنشاء الآليات التي أوصى بها مؤتمر دربن، بما في ذلك إنشاء مجموعة تتألف من الشخصيات المرموقة.

بالنسبة للوضع المتدهور في الشرق الأوسط، يعبر السودان عن بالغ القلق تجاه تعثر عملية السلام، ويؤكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من استعادة سيادته على أراضيه، وإقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف، وتمكين سوريا ولبنان الشقيقتين من استعادة سيادتهما على كامل أراضيهما المحتلة.

ويجدد السودان قلقه تجاه الآثار الإنسانية السالبة على المدنيين في أفغانستان نتيجة للعمليات العسكرية التي تجري هناك. ويرحب بمهمة مبعوث الأمين العام الأخضر الإبراهيمي لإعادة الأوضاع في أفغانستان إلى الاستقرار والأمان، ويساند هذه المهمة.

أما بالنسبة للصومال، وما شهدته من اقتتال ومآس ألفت بتأثيراتها السالبة على كامل منطقة القرن الأفريقي، فإن وفد السودان يدعو كافة الأطراف الصومالية للاستجابة لنداء العقل، والعمل على استكمال المصالحة الوطنية حتى يعود الصومال للعب دوره الإقليمي والدولي. وفي هذا الصدد، وبموجب القرار الخاص بالصومال الذي اتخذته القمة الثامنة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية التي عقدت في الخرطوم في تشرين الثاني/نوفمبر العام الماضي، فقد تم تكليف السودان بالعمل مع دول الجوار لاستكمال خطوات المصالحة

لإعانة السودان في جهده الهادف لتنفيذ برامجه الإنمائية القومية، بما في ذلك إزالة الفقر وإعادة تعمير المناطق المتأثرة بالحرب.

إن السودان، وهو يرأس الدورة الحالية لمنظمتين أفريقيتين هما الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وتجمع دول الساحل والصحراء، ليحدد التذكير بالإعلان التاريخي الذي أجازته قمة الألفية لمواجهة التحديات التي تهيمن على الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين على مختلف الأصعدة. وإننا نطمح في أن يترجم ذلك الإعلان إلى عمل حقيقي وملمس، وصولا لتحقيق العدل والإنصاف، والمشاركة الكاملة من قبل كافة الدول في صنع غد أفضل يتحرر فيه الإنسان من الخوف والعوز والفاقة.

وحتى يتحقق ما نصبو إليه، نرى أن تولي هذه الدورة اهتماما خاصا لإصلاح أجهزة المنظمة الدولية، باعتبارها الآلية التي ينسق عبرها المجتمع الدولي خطط تحقيق الأمن والسلم الدوليين، والتنمية الشاملة، ورفاهية الإنسانية جمعاء. ويأتي على رأس هذه الأجهزة مجلس الأمن الذي ظلت جميع الدول الأعضاء تدعو لتوسيع عضويته في الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ليصبح أكثر تمثيلا للعضوية الحالية للأمم المتحدة، وإصلاح أساليب عمله واتخاذ القرار فيه ليصبح أكثر ديمقراطية وشفافية. كما لا بد للجمعية العامة من أن تمكن من الاضطلاع بدورها الذي رسمه لها الميثاق في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وممارسة دورها في مساءلة بقية أجهزة المنظمة. كما نؤكد على ضرورة أن ينهض المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بوصفه المحفل الذي يخطط دوليا للسياسات الإنمائية بدوره كاملا في هذا المجال، وأن تكون قراراته أشد ارتباطا بالجانب الاقتصادي والاجتماعي، وألا تكون أكثر ميلا للطابع السياسي، وأن يهتدي المجلس بمقررات مؤتمر فيينا التي اعتبرت الحق في التنمية حقا أصيلا من حقوق الإنسان.

أود أن أعنتم هذه السانحة لأشيد بجمهورية مصر العربية، والجمهورية العربية الليبية لتبنيهما للمبادرة المشتركة لإحلال السلام والوفاق في السودان. كما أشيد بدول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبمبادرتهم لإيقاف الحرب، وإحلال السلام في السودان، وبجميع الجهود الخيرة الساعية لإحلال السلام في بلادي. إن حكومة السودان تجدد التزامها بالتعاون مع الأمم المتحدة، والدول المانحة، والمنظمات الإنسانية، وذلك من أجل إيصال المساعدات الإنسانية للمتأثرين بالحرب.

أما في المجال الاقتصادي، فقد واصلت حكومة السودان تنفيذ برامج إصلاح وتحرير الاقتصاد، وتبنت إجراءات وحوافز لتشجيع القطاع الخاص، المحلي والأجنبي. كما تمكن السودان من تطبيع علاقاته مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، الأمر الذي انعكس إيجاباً في ازدياد الاستثمارات المحلية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية على البلاد.

إننا نعي تماماً وندرج تسارع الخطى وأثر ظاهرة العولمة في مجال القانون الدولي، خاصة في مجال المسؤولية الجنائية وإخضاع الأفراد المتهمين بارتكاب الجرائم الكبرى التي يجرمها القانون الدولي للاختصاص الجنائي الدولي. وفي هذا الصدد، فإن مساواة الدول والأفراد أمام القانون الدولي مساواة كاملة، وعدم ازدواج المعايير هما صمام الأمان لمنع انحراف العدالة الدولية عن نهجها وطريقها الأمثل. وقد انصبت جهودنا طوال السنوات الماضية بالتنسيق مع مجموعة واسعة من دول العالم على تأمين وتطبيق هذه المعايير والمبادئ السامية. وتحقيقاً لهذه الغاية فقد ترجم السودان موقفه الإيجابي المتقدم من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية بالتوقيع المبكر عليه.

الوطنية في الصومال، وكذلك بالتنسيق مع الحكومة الانتقالية.

واتساقاً مع هذا التكليف، وما يهدف إليه من استقرار في الصومال، فقد عين السيد رئيس الجمهورية عمر حسن أحمد البشير، رئيس الدورة الحالية لتلك الهيئة، مبعوثاً خاصاً للسلام في ذلك البلد الشقيق. ويضطلع هذا المبعوث حالياً باتصالات واسعة في دول المنطقة، وكذلك مع الحكومة الانتقالية في الصومال، إضافة إلى قادة الفصائل الصومالية الأخرى، وأمانة الهيئة المشار إليها. ومن هذا المنبر يدعو وفد السودان الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم جهود إعادة الأمن والاستقرار، وتأهيل البنى التحتية في الصومال، وذلك حتى تتمكن الحكومة الانتقالية من الوفاء بالتزاماتها وبسط الأمن والاستقرار في الصومال.

إننا نتفهم القلق الذي يساور الأسرة الدولية تجاه استمرار الحرب في جنوب السودان، وأرجو أن أضع أمامكم رؤية الحكومة لإيقاف الحرب وإحلال السلام وفقاً للخطوات التالية: الوقف الفوري الشامل والمراقب لإطلاق النار؛ إيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين؛ التفاوض للوصول لحل سياسي للمشكلة؛ إعادة تعمير المناطق التي تأثرت بالحرب.

لقد تقرر عقد القمة التاسعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في الخرطوم في كانون الثاني/يناير القادم. ونأمل أن تنال قضيتنا السودان والصومال الاهتمام المطلوب حتى يخرج القادة برؤية واضحة لإحلال السلام وإيقاف الحرب في هذه المنطقة الحساسة من العالم.

وأرجو في هذا السياق أن أشير إلى ما ذكره المقرر الخاص بأوضاع حقوق الإنسان في السودان الأسبوع الماضي أمام اللجنة الثالثة من أن هذه الحرب ليست حرباً دينية كما تروج لذلك بعض الجهات التي تسعى لتشويه الحقيقة.

عن تقديرنا لسلفكم، السيد هولكيري لإدارته المتميزة لأعمال الدورة السابقة.

تتعقد اجتماعاتنا هذه في خضم ظروف غير عادية تنتج عن الأعمال الإرهابية التي شهدتها الولايات المتحدة، في نفس اليوم الذي كان مقررا لافتتاح هذه الدورة. ومن المؤسف أن تعقد أول دورة للجمعية العامة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين في ظل هذه الأجواء التي خلفتها تلك الأحداث المروعة، والتي تشكل بحق ظاهرة سلبية ستكون لها أبعاد كبيرة على العلاقات الثنائية بين الدول وعلى المستوى المتعدد الأطراف على حد سواء. لكنها، في الوقت نفسه أقنعت الجميع بأنه لا بديل عن العمل الجماعي من خلال الأطر الشرعية لمواجهة تحديات المستقبل.

وهنا نود التأكيد على ضرورة دعم الأمم المتحدة كإطار أمثل للتعاون الدولي، خاصة في هذه المرحلة التي لا مناص فيها من الجهد الجماعي لمواجهة المشاكل التي أصبحت في زمن العولمة هذا تطال الجميع بقدر أو بآخر. وفي هذا السياق، نهنئ الأمم المتحدة وأمينها العام، السيد كوفي عنان، على نيل جائزة نوبل للسلام للعام الحالي، والتي جاءت في الوقت المناسب تعبيرا عن التقدير لدور المنظمة وللقيادة الفاعلة لأمينها العام.

لقد جاء إصرار الدولة المضيئة على تأمين ظروف شبه عادية لسير أعمال هذه الدورة ليعكس في حد ذاته الإرادة على تجاوز الحنة والثقة بانتصار العقل. واسمحوا لي وأنا في قلب هذه المدينة العظيمة الجريحة أن أتوجه باسم اليمن قيادة وحكومة وشعبا إلى الرئيس الأمريكي وحكومة وشعب الولايات المتحدة بخالص العزاء وصادق المواساة وأنقل هذه المشاعر بوجه خاص إلى أسر الضحايا الأبرياء الذين فقدوا حياتهم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر الدامية.

إن التعاون الدولي في مجال نزع السلاح يجب أن يركز على الالتزام والتقيد بالقانون الدولي ومبادئ الميثاق، بما في ذلك مساواة الدول في السيادة والسلامة الإقليمية، فضلا عن مبادئ تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في شؤون الدول، وحق الدول المشروع في الدفاع عن النفس.

في الختام، أرجو أن أدعو هذا الجمع الكريم إلى تأكيد الإرادة السياسية المطلوبة لسيط الأمن والسلم الدوليين، وأن نتبنى جميعا ضمانات محددة تكفل أن تصبح العولمة قوة دفع إيجابية، تعم مزاياها وفوائدها كافة البشرية، وبجهد لا تصبح هذه المزايا والفوائد قاصرة على القلة، وألا تؤدي العولمة للتسلط الثقافي والفكري، أو تستغل كوسيلة للضغط السياسية والاقتصادية، الأمر الذي سيسهم حتما في توسيع الفجوة القائمة في مجالات التنمية، وتصادم الثقافات المتباينة فيما بين دول الشمال والجنوب.

دعونا نفتح صفحة جديدة في العلاقات الدولية تقوم على نبد المواجهات والصراعات، وتؤسس على مبادئ الاحترام المتبادل، وعدم التدخل في شؤون الغير. وتحقيقا لهذه الغاية أؤكد التزام السودان وتعهدته بالتعاون مع الأسرة الدولية للسير قدما في هذا الاتجاه وصولا للغايات المشتركة للبشرية جمعاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد عبدالله الصايدي نائب وزير خارجية الجمهورية اليمنية.

السيد الصايدي (اليمن) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، يطيب لي في البداية أن أقدم لكم التهناني الخالصة على انتخابكم رئيسا للدورة الحالية للجمعية العامة. وإنني لعلى يقين من أنكم بفضل خبرتكم وحنكتكم ستديرون أعمال هذه الدورة بنجاح. كما أود أن أعبر في الوقت نفسه

الأمن لوضع حد للجرائم التي ترتكبها إسرائيل يوميا ضد الشعب الفلسطيني، وإجبارها على الجلاء عن الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وفي هذا الصدد، فإن الجمهورية اليمنية تعلن ترحيبها بإعلان الرئيس الأمريكي جورج بوش المتعلق بضرورة قيام دولة فلسطينية لها كل مقومات السيادة وهو الإعلان الذي لقي تأييدا دوليا متزايدا. إن على إسرائيل أن تعي أن أمنها مرتبط بتحقيق أمن جيرانها، كما أن ضمان مستقبلها يكمن في التسليم الذي لا بد منه بحق الشعب الفلسطيني في قيام دولته المستقلة واحترام سيادته على أرضه.

ويتميز عالم اليوم بالتحويلات السريعة التي تمثل في مجملها مخاضا طبيعيا لولادة واقع جديد يعكس توق البشرية إلى عالم أكثر عدلا ورحاء. فواقع وطبيعة العلاقات الدولية الراهنة يختلف عن واقع التسعينات بل إنه يختلف إلى حد ما عما كان سائدا قبل شهرين فقط، وبالتحديد قبل أحداث أيلول/سبتمبر الدامية، تلك الأحداث التي حولت الاهتمام من التركيز على قضايا العولمة، والدفع بالمسيرة الديمقراطية، وإشاعة حقوق الإنسان، إلى العمل على مواجهة الإرهاب والقضاء عليه. والجميع يدرك بأن مقتضيات محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره يحتم التمسك بالأساليب الديمقراطية في اتخاذ القرارات التي يجب أن تبنى على أساس الوفاق نهجا والمشاركة أسلوبا تماما كما هو مطلوب على النطاق الوطني.

ولا شك في أن منطق القوة قد أضحى منطقا عقيما لا يفضي بأي حال من الأحوال إلى قيام علاقات دولية سليمة ولا يضمن حولا دائمة للمشاكل التي لا بد وأن تظهر بين الحين والآخر في علاقات الدول ببعضها. وقد دأبت الجمهورية اليمنية على العمل لضمان أفضل السبل المؤدية إلى السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي، وتمسكت بأسلوب حل المنازعات بالوسائل

ومع أن الأعمال الإرهابية الأخيرة حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية، وطالت آلاف الأبرياء، إلا أنها موجهة ضد العالم أجمع وكان ضحاياها من ٧٠ دولة من بينها اليمن. ولذلك لم تستهدف أمريكا والأمريكيين وحدهم، وإنما أرادت أن تقوض الأمن والسلام العالميين. إلا أن ظاهرة الإرهاب ليست جديدة، لكنها، للأسف، استشرت بسبب التقاعس في مجاهتها، ولم نكن نحن في الجمهورية اليمنية بمنأى عن الإرهاب وخطره، فقد اكتوت بلادي بناره، وعانت من ويلاته في جوانب عدة، ولم تجد نداءها لتحقيق تعاون فاعل آذانا صاغية في حينها. واليوم، وأمام هذا العمل الإرهابي البشع، تجدد الجمهورية اليمنية موقفها بإدانة الإرهاب بكافة صورته وأشكاله وأيضا كانت أسبابه ومصادره، وإذ نعلن استعداد حكومة الجمهورية اليمنية للعمل مع المجتمع الدولي للقضاء على الإرهاب فإننا أيضا نؤكد الحرص على ألا تؤدي تلك الجهود إلى معاناة الأبرياء أو إلى ممارسة ظلم يؤدي إلى ظهور جيل جديد من الإرهابيين. كما نؤكد الموقف العربي الإسلامي الملتزم بمكافحة الإرهاب والرافض في نفس الوقت لمحاولات ربط الإرهاب بالعرب والمسلمين. فالإرهاب كما يعلمنا التاريخ لا دين له ولا وطن ولا هوية. ومن نفس المنطلق، فإن اليمن يندد بالأصوات الداعية إلى صدام الحضارات، أو صدام الإسلام بالمسيحية تحديدا، وندعو بدلا من ذلك إلى حوار هادف بين الحضارات وخلق مفاهيم مشتركة حول العدالة والقيم الإنسانية والدينية.

إن الحرص على مقاومة الإرهاب والقضاء عليه يحتم على المجتمع الدولي أن يشن حملة لا هوادة فيها تنطلق من معايير موحدة ومحددة للإرهابيين سواء كانوا أفرادا أو جماعة أو دولة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن مسؤوليته في التصدي لإرهاب الدولة كما يتصدى لإرهاب الأفراد والجماعات. لذلك من المنطقي والضروري أن يعمل مجلس

إننا هنا نعبر عن سعادتنا لقرار مجلس الأمن ذات الصلة برفع العقوبات عن السودان. وفي وقت لا تزال فيه الشقيقة ليبيا وبعض الدول الأخرى تعاني من سياسة الحصار الجائرة، فإن الحاجة قد أصبحت ملحة إلى إعادة النظر في قرارات الحصار هذه التي عفى عليها الزمن وتجاوزتها الأحداث.

كما تعبر الجمهورية اليمنية عن سعادتها للروح الأخوية التي تبديها كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وإيران والتواصل القائم بينهما للوصول إلى حل لقضية الجزر الإماراتية الثلاث في الخليج العربي، واليمن ترحب بهذا التوجه من قبل الشقيقتين مع حرصنا على التأكيد على أن المباحثات المباشرة أو التحكيم الدولي هو الخيار الذي يحفظ أمن المنطقة ويعزز العلاقة بين البلدين.

ما زالت البلدان النامية تعيش في ظل أوضاع اقتصادية واجتماعية في غاية من الصعوبة، فمصادر تمويل الاستثمار للتنمية الوطنية تكاد تكون معدومة، حيث تستهلك الديون الخارجية، وخدمتها معظم عائدات التنمية الوطنية. وتتجلى هذه الحالة في البلدان الأقل نمواً، التي تنتمي إليها الجمهورية اليمنية. وفي هذا السياق نرى ضرورة العمل على تنفيذ توصيات مؤتمر الأمم المتحدة الثالث حول البلدان الأقل نمواً. وتحرص الجمهورية اليمنية على المشاركة في الاجتماعات التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية المزمع عقده في العام القادم في المكسيك باعتباره محفلاً دولياً سيعالج - ضمن جملة أمور - القضايا المتعلقة بتعبئة الموارد المالية اللازمة لعمليات التنمية الشاملة، بما في ذلك الالتزام بتسديد تعهدات المساعدات الإنمائية الرسمية والنظر في تطوير أساليب زيادة الموارد المحلية اللازمة لعملية التنمية، وزيادة مساعدات المانحين وخاصة في الخطط الوطنية الرامية للقضاء على الفقر بأبعاده الشاملة.

السلمية والتزام مبدأ الحوار، ودعت إلى الالتزام به. ومن هذا المنطلق بذلت قيادتنا السياسية ممثلة بالأخ الرئيس على عبد الله صالح مساعي متواصلة وجهوداً حثيثة للمساعدة في إنهاء الصراع بين الفصائل المتناحرة في الصومال الشقيق، وسارعت بالترحيب بنتائج مؤتمر السلام في عرتا، وكانت سباقة في تأييدها للحكومة الوطنية المؤقتة بزعامة الرئيس صلاّد باعتبارها كيانا شرعياً يمثل الإجماع الوطني الصومالي. إن المحنة التي يعيشها الأشقاء في الصومال داخل الوطن وخارجه تضع المجتمع الدولي أمام مسؤوليته لتقديم العون ومساندة الحكومة المؤقتة وزيادة المساعدات للاجئين الصوماليين في دول الجوار، ومنها بلادنا التي فتحت ذراعيها لحوالي مائة وخمسين ألفاً من الأشقاء الصوماليين، رغم الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها حالياً.

لقد أثبتت الأحداث الأخيرة دون أدنى شك أن الحاجة أصبحت ملحة لتصحيح قواعد العلاقات الدولية، بما يضمن الوفاق في القرار والمشاركة في الجهود لمواجهة التحديات والمخاطر المتزايدة التي تواجه الجميع ولا تنحصر في حدود دول بعينها، وذلك يحتم بطبيعة الحال إعادة النظر في سياسة فرض الحصار والعقوبات الدولية التي لا تمثل الإرادة الجماعية والوفاق المطلوب، بالإضافة إلى أن الحقائق تؤكد ضررها وعدم جدواها.

وتمثل العقوبات المفروضة على الشعب العراقي ومعاناة أبنائه همماً يؤرق كاهل الضمير الإنساني ويشير استمرارها تساؤلات متزايدة حول أهدافها خاصة بعد التزام العراق بتطبيق قرارات الشرعية الدولية التي تضمن أمن الكويت وحقه في السيادة على أرضه، وكانت بلادنا قد بذلت وما تزال تبذل مساعيها لدى الشقيقتين الكويت والعراق لإيجاد حل لموضوع الأسرى والمفقودين من الكويتيين وغيرهم، إسهاماً منها في تجاوز هذه المحنة.

تحققت يوم ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وارتبطت بها ارتباطا عضويا. ورغم قصر المدة التي انقضت منذ تحقيق الوحدة وإعلان الالتزام بالنهج الديمقراطي، فقد قطعت بلادي شوطا هاما صوب تحقيق التعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة وضمان حقوق الإنسان، وخاصة مشاركة المرأة في عملية التنمية الشاملة، وكان آخر تلك المنجزات هو انتخاب رئيس الجمهورية خلال العام الماضي انتخابا حرا مباشرا، وإجراء انتخابات السلطة المحلية في أوائل العام الجاري. وقد أدى حرصنا الواضح على تطوير العملية الديمقراطية إلى انعقاد أول مؤتمر دولي للديمقراطيات الناشئة في صنعاء خلال العام قبل الماضي.

ونحن من نفس المنطلق نعلن رغبتنا في استضافة المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة والمستعادة عام ٢٠٠٣. ونأمل أن يحظى طلبنا هذا بدعمكم ومساندكم. ولعلها تكون فرصة مواتية للتعرف عن قرب على أرض سبأ التي مارست الديمقراطية والشورى في البداية الأولى للمسيرة الحضارية.

وختاما، أتمنى أن تخرج اجتماعاتنا هذه بنتائج تسهم في تعزيز جهودنا المشتركة وترقى إلى مستوى طموحات شعوبنا في عالم ينتصر فيه العدل على الظلم والقهر ويحل فيه السلام محل المخاوف والحروب.

نائب الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد مارتين بيلينغا-إيبوتو، رئيس وفد الكاميرون.

السيد بيلينغا - إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب عن أعمق مشاعر المواساة والعزاء من جانب الكاميرون لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية الدومينيكية للحادث

وتعتمد حكومة الجمهورية اليمنية فهجا تنمويا شاملا في ظل ظروف اقتصادية غاية في الصعوبة، إذ يتم تخصيص مبالغ كبيرة في الموازنة الوطنية لتشييد البنية التحتية، وتعطي أهمية خاصة للبرامج ذات الأبعاد المتنوعة للقضاء على الفقر، ويتم العمل على إشراك شرائح المجتمع المدني في عملية صنع القرارات فيما يتعلق بالعمليات التنموية.

وسعى للاندماج في الاقتصاد العالمي، تعمل الجهات المعنية على استيفاء المتطلبات اللازمة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات المتعلقة بالإصلاحات الاقتصادية، وتلك الرامية إلى تجديد الأسواق. إلا أن هنالك عوائق تقف أمام الجمهورية اليمنية، كغيرها من الدول الأقل نموا، في سعيها للاندماج في السوق، ينبغي العمل على إزالتها وذلك بإفصاح المجال لمنتجاتها للدخول إلى الأسواق العالمية، وإتاحة الفرصة لها لحيازة التكنولوجيا المطلوبة للتنمية، وخاصة تلك المتعلقة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

إن مسار العولمة ومفهومها الراهن الذي لا ننكر بعض إيجابياته، ينبغي أن يراعي الجوانب الإنسانية، وألا ينحصر على مصلحة السوق فحسب، وينبغي أن يسود نمط من العلاقات فيما بين الدول، يتسم بالعدالة، والمسؤولية المشتركة، كما نص عليه إعلان الألفية في العام الماضي.

وفي سياق التعاون الاقتصادي الثنائي، يود وفد بلادي أن يتقدم بالشكر والتقدير لمساهمات الدول الصديقة التي تقدم دعما للخطط والبرامج التنموية في الجمهورية اليمنية، وخاصة ألمانيا وهولندا واليابان.

ولا شك في أن أهم المتغيرات في عالم اليوم تتمثل في التحول المتزايد نحو الديمقراطية كضرورة حتمية لتحقيق المساواة والعدل والسلم الاجتماعي. وفي الجمهورية اليمنية شكلت العملية الديمقراطية شرطا أساسيا لضمان الوحدة التي

إن رئيس الجمعية العامة، السيد هان ينتمي إلى كوريا، التي لا يزال شعبها الصبور والحكيم وذو العزم الوطيد يخوض كفاحا سياسيا باسلا لتضميد جروح الماضي. وإننا على يقين بأنه سيتمكن من توجيه الجمعية في دورتها السادسة والخمسين خلال هذه الفترة من الاضطراب الكبير. وإن بوسعه أن يطمئن إلى تأييد وفدي الكامل.

كما يود وفد الكاميرون أن يعرب عن امتنانه لسلفه السيد هاري هولكيري، الذي ترأس أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين بمهارة فائقة. ولقد تجلّى فيه على نحو كامل الطابع المتواضع والكرام والنصير لفنلندا.

إن منح جائزة نوبل للسلام إلى الأمم المتحدة وأمينها العام من دواعي الأمل والتفاؤل بالنسبة لتطور المنظمة. وإن الكاميرون ترحب بهذه الإشادة المزدوجة. وإن أفريقيا، كما ذكر رئيس دولة الكاميرون في رسالة التهنئة التي بعث بها إلى الأمين العام، تفخر بأن هيئة المحكمين في أوصلو قد اختارت تكريم كوفي عنان. إن من شأن هذه الجائزة أن تعزز وتؤكد من جديد إجماع وثقة الجمعية العامة، التي ترأست إعادة انتخاب ذلك الخادم العظيم لشعوب الأمم المتحدة - وهو انتخاب يبدو طبيعيا جدا - لفترة ولاية ثانية أمينا عاما لمنظمتنا.

ولا بد أن يكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة فخورين بالفعل بأن جائزة نوبل للسلام قد منحت كذلك للمنظمة. وهذه هي المرة الأولى في تاريخ الأمم المتحدة التي تم فيها تكريم المنظمة نفسها بهذه المتزلة الرفيعة. وتؤكد هذه الإشارة - إن كان ثمة حاجة إلى تأكيد - أن المنظمة التي نقوم فيها جميعا بدور فعال، هي أداة رئيسية حقا من أدوات السلام العالمي التي تجسد كل آمالنا في عالم أفضل.

الذي وقع لطائرة "الأير باص" التابعة لشركة أميركان إيرلايتز يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر في نيويورك.

وقد علمنا بنفس الشعور بالفزع والحزن أيضا بالكارثة الطبيعية التي ألمت بشعب الجزائر الشقيق بهذه القسوة. وإننا أود باسم شعب وحكومة الكاميرون أن أعرب لذلك البلد عن أحر تعازينا وتضامننا.

نادرا ما كانت دورة من دورات الجمعية العامة محط اهتمام الرأي العام الدولي أو أثارت اهتمام وسائل الإعلام في جميع أنحاء العالم بالقدر الذي حظيت به هذه الدورة. وتعتبر الدورة السنوية للجمعية العامة رمزا قويا لاجتماع الدول، وتعزيز الثقافات واحترام الاختلافات والحريات. بيد أن دورتنا لهذا العام، قد لفّها ظل قاتم جراء الاعتداءات الرهيبة التي وقعت مؤخرا في ١١ أيلول/سبتمبر في مكان لا يبعد عن هنا كثيرا. ولقد تناولت الكاميرون هذا الموضوع مطولا أثناء المناقشة التي جرت بشأن الإرهاب الدولي يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ولذلك، أكتفي بأن أؤكد من جديد، باسم فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، خالص تعازينا للأسر الذين قاسوا مرارة هذه الفاجعة وعن تضامننا أيضا مع مدينة نيويورك وحكومة الولايات المتحدة.

ويجب علينا بطبيعة الحال أن نخرج من هذه الفترة من الحزن. ويجب علينا أن نوحّد قوانا من أجل القضاء على مراكز الدمار المسؤولة عن هذه المأساة. ويجب على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تعمل بصورة مشتركة، لكبح الإرهاب الدولي في مهده قبل أن يستفحل. وإن تخفيف حذرنا في مواجهة هذا الخطر الهائل، أو ظهورنا بمظهر العاجز في مواجهة المجرمين المتعصبين الذين ينشرون الرعب، سيعرّض كل دولة من الدول وكل فرد على وجه البسيطة للخطر ويحولهم إلى ضحايا محتملين لهذا الخطر القاتل.

ومنطقة البحيرات الكبرى في صراع إثر آخر. فضلا عن الصراعات التي استنزفت أنغولا طيلة ٢٥ عاما. وآن الأوان لكي نحذو حذو من كافحوا النيران في نيويورك في ١١ أيلول/سبتمبر ونعمل كالإطفائيين فنسهي الحروب بين الأشقاء في القارة الأفريقية وأمريكا الوسطى وغيرهما من المناطق المتضررة في العالم. ويجب أن نظل ساهرين على صون السلم الهش بصفة خاصة في البلقان.

ونحن مقتنعون أن الأمم المتحدة هي أفضل الإطفائيين لاحتواء حطام الحروب والتصدي للتهديدات التي يواجهها السلام والأمن في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، فبدون تصميم الدول واحترامها للقواعد المتخذة بالإجماع، من العبث أن نأمل في تحقيق النتائج التي توخاها الميثاق للمنظمة. ولن يكون لنشاط الأمم المتحدة أي أثر إن لم تحترم الأطراف المعنية والمشاركة في الصراعات القرارات التي تتخذها المنظمة.

لماذا، بعد ما يزيد على نصف قرن، لم تتمكن من إنهاء الصراع في الشرق الأوسط، حيث لا يزال الفلسطينيون والإسرائيليون في مجاهمة أكثر عنفا ووحشية من أي وقت مضى؟ ولماذا لا توفر الموارد اللازمة للأمم المتحدة لكي تقضي في المهدي على الحروب بين الأشقاء التي أدمت، بل وقوضت مناطق بأكملها في القارة الأفريقية منذ فجر الاستقلال؟ هذه هي الأسئلة الملحة التي تدور في خلد الرأي العام الدولي. وكما أنه من الطبيعي أن يكون جميع البشر متساوين أمام القانون، يجب أن تعامل الدول بالمثل على قدم المساواة، احتراما للقانون الدولي وللمبادئ التي حددها الأمم المتحدة.

وتنفيذ القرارات والتوصيات الصادرة عن مؤتمر قمة الألفية يجب أن يمكننا من إحراز تقدم هائل صوب سيادة الوثام في العالم، وهو ما يفترض أن تحققه العولمة. ويجب أن

ولقد تناولت الأمم المتحدة، بوصفها أداة للسلام العالمي، في اليوم التالي لاعتداءات ١١ أيلول/سبتمبر، كلا من الكفاح ضد الإرهاب الدولي والأزمة في أفغانستان. وقد تمكن المجتمع الدولي ككل، من خلال قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة من تأييد التدخل العسكري الذي جرى ضد من يفترض أنهم العقل المدبر وراء تلك الاعتداءات، وشبكاتهم وحماهم من الطالبان.

وبنفس الطريقة التي نؤبن بها ضحايا نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، فإنه يجب علينا أيضا تأمين الضحايا المدنيين في أفغانستان، بمن فيهم الصحفيين الفرنسيين والألمان الثلاثة.

وتعتقد الكاميرون، وأكرر ذلك، أنه يجب أن يكون المتهمون بارتكاب الجرائم مسؤولين عن أفعالهم. وفضلا عن ذلك، نحث المجتمع الدولي على السعي للحيلولة دون انحراط أفغانستان مرة أخرى مع الشياطين القدامى للصراع بين القبائل المسلحة التي هزمت الطالبان الآن. ولهذا تتادي الكاميرون بالظهور الفوري لوجود الأمم المتحدة في كابول.

إن مجلس الأمن، بما لديه من الصلاحيات التي حولها له المجتمع الدولي، وبخاصة بموجب الفصل السابع من الميثاق، وبما يتمتع به من دعم أساسي من جميع أعضاء منظمتنا، عليه أن يتخذ على وجه السرعة جميع الإجراءات اللازمة لاستعادة السلام وصونه في أفغانستان ولتقديم المساعدة الإنسانية لشعب ترك معوزا ومصابا من جراء حرب يبدو أنها لن تنتهي.

ويجب علينا أن نمنع على الفور نيران الحرب من الانتشار بلا رحمة في جميع أنحاء أفغانستان. كما أنه ينبغي لنا أن نذكر من هذا المنبر بأن الوقت حان لإخماد النيران التي ظلت مشتعلة طيلة عقود في فلسطين، أرض السلام. ولا بد أن نطفيء النيران التي تدمر جمهورية الكونغو الديمقراطية

الكامبيون برئاستها، جرى على نطاق واسع التذكير بهذه المبادئ والمتطلبات والموافقة عليها، لحس الحظ.

ورغم الالتزامات التي قُطعت في كل مؤتمر من مؤتمرات القمة العالمية، يزداد اتساع الهوة بين الشمال والجنوب كل يوم. إن العوز والفقر والأوبئة ووباء الإيدز والفجوة التكنولوجية ليست مسائل حتمية. فيلج جانب التضامن، يمكن المساعدة أيضا على تجسير هذه الفجوة عن طريق اتباع ممارسات أكثر عدلا وتوازنا في التبادل التجاري، وبخاصة من خلال فتح الأسواق أمام أكثر البلدان تضررا. والمؤتمر الدولي القادم لتمويل التنمية، المزمع عقده في العام القادم في المكسيك تحت رعاية الأمم المتحدة، يجب أن يتيح الفرصة لمزيد من التأمل العميق في هذه الأولويات.

في ١ كانون الثاني/يناير، ستبوء الكامبيون مكانها على طاولة مجلس الأمن كعضو غير دائم عن أفريقيا. وأود أن أعرب بالنيابة عن صاحب الفخامة بول بيبا، رئيس جمهورية الكامبيون، عن كل الامتنان لجميع الدول الأعضاء في منظمتنا على الثقة التي أولوها لبلدي في الظروف الدولية الراهنة. وإننا ندرك قيمة هذه الثقة تماما.

وتلتزم الكامبيون التزاما تاما بالاضطلاع بمهامها الرسمية في إطار إسهامها المتواضع، في صون السلم والأمن الدوليين، من خلال المجلس.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): قد يبدو غريبا أن أهنيء الوزير هان سونغ - سو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في مرحلة متأخرة إلى هذا الحد من هذه الدورة. ولكننا نعيش في زمن غير عادي. والأمم المتحدة بحاجة إلى قيادة بارزة. ونحن واثقون بأن الوزير هان سيسخر خبرته الحكومية الممتازة في جمهورية كوريا، في خدمة هذه الجمعية وإننا نؤكد له دعمنا الكامل.

يتصدر أولوياتنا من جديد الإنسان وضماني حياته وكرامته أينما وجد. ولا بد للمرء من أن يحمي حياته وكرامته أينما يعيش وأن يستعيدها بوصفها جوهر أفعالنا وأفكارنا واهتماماتنا.

إن هجمات ١١ أيلول/سبتمبر على الولايات المتحدة وتسليط الضوء على الإرهاب الدولي لا بد وأن تحملنا على اتخاذ الإجراءات، بطبيعة الحال، ولكن هذا يجب أن يؤدي بنا أيضا، وبصفة خاصة إلى التفكير. فنحن نشهد كيف أن مشجعي من يعرضون النظام العالمي الجديد للخطر يسخرون أيضا سياسة الكيل بمكيالين لتبرير أعمالهم المتعصبة. ونقرأ كذلك في كثير من بياناتهم أنهم يزعمون قيادة حرب صليبية باسم جماعة دينية يدعون أن الآخرين يعاملونها بطريقة ظالمة. وأخيرا، نفهم أنهم يستشهدون بالظروف المعيشية للعديد من مئات الملايين من أفقر الفقراء كحجة لمحاربة ذلك الجزء من العالم الذي ينهبها ويسيطر عليها بروح من اللامبالاة التامة. فيجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتفادي إعطاء هذه الحجج والذرائع للأفراد والمجموعات التي ليست لديها إلا الدوافع الإجرامية.

وقد آمنت الكامبيون وما زالت تؤمن أنه يجب على الأمم المتحدة، أكثر من أي وقت مضى، أن تواصل تأكيد الصلات اللازمة للتضامن داخل المجتمع الدولي والحاجة إلى التوازن في العلاقات الدولية. وتقديم الدعم والمساعدة من أجل التنمية إلى أفقر مناطق العالم من الأمور الضرورية لم تذكرنا بها دائما قرارات مؤتمر قمة الألفية فحسب، بل أيضا مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عُقد هذا العام في بروكسل. وجهود بلدان الجنوب الرامية إلى الإنعاش، ومن بينها المبادرة الأفريقية الجديدة المعنية بالمسائل الاقتصادية، يجب أن تصاحبها وتؤيدها أكثر الدول ازدهارا. وأثناء الدورة السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي عُقدت في الصيف الماضي في جنيف، والتي تشرفت

لأحدث المعلومات فإن أمريكا لا تعطس فحسب، وإنما هي مصابة بحالة أنفلونزا حادة“.

وعلى ذلك، فإن البلدان النامية، التي تعتمد في أملها في تحقيق النمو والرخاء على اقتصاد عالمي معافي، تواجه مخاطر كبيرة. إن الخوف من الإرهاب قد يؤدي إلى ضيق الشرايين الرئيسية للعولمة. وقد شهدنا بالفعل احتياطات جديدة تتخذ في كثير من البلدان، في الموانئ، والمطارات، ومحطات السكك الحديدية، والمصارف، ومكاتب وسائط الإعلام، والبنائيات الحكومية، والمصانع، والمكاتب، والمستشفيات، ومؤسسات عامة أخرى كثيرة وهذه الاحتياطات تعتبر مهمة لحماية أرواح الأبرياء في حياتهم اليومية. ولكن من المحتم أنها تفرض تكاليف إضافية. وهذه القيود التي فرضت على السفر والشحن، وعلى البريد المحلي والدولي وعلى حرية تدفق السلع والمعلومات في كل مكان هي في الواقع تعريفه فرضها الإرهاب على المجتمع الدولي. ومن الحزن أنها أيضا تعريفه تنازلية، تعريفه تلحق الضرر بالأعضاء الأشد فقرا في المجتمع الدولي بشكل أكبر.

فإذا أصبحت شرايين العولمة أكثر ضيقا وتوقفت عن أداء وظائفها بكفاءة، فستفقد البلدان النامية كل أمل في الخلاص من الفقر. ولن يؤدي ذلك إلا إلى تفاقم اليأس والتهميش والجهل والخوف الأمر الذي يمكن أن يولد الإرهاب. ولا بد لنا من أن نتفادى هذه الحلقة المفرغة. وقد أدى التباطؤ الاقتصادي في البلدان المتقدمة بالفعل إلى تعزيز الآراء الحمائية التي تدعو إلى فرض قيود على الواردات، وفرض حواجز غير جمركية وجمارك لمكافحة الإغراق، وقيود على الهجرة وتقديم الدعم الحكومي للصناعة المحلية. كذلك قد يستخدم القلق الصادق إزاء استخدام الإرهابيين للشبكات المالية وشبكة المعلومات كمبرر لفرض قيود على تدفقات الاستثمار الدولي والمعلومات. والبلدان النامية بحاجة لهذه التدفقات.

كما فئنى السيد هاري هولكيري على قيادته الجديرة بالثناء في العام الماضي، وفئنى بطبيعة الحال السيد كوفي عنان الأمين العام والأمم المتحدة على منحهما جائزة نوبل للسلام.

إن توقيت هذه الجمعية العامة يشير إلى الظروف الصعبة التي نمر بها، فلم تضطر الأمم المتحدة أبدا من قبل في تاريخها البالغ ٥٦ سنة إلى تأجيل المناقشة العامة. ومن الواضح أن الهجمات الإرهابية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر قد خلقت بالفعل آثارا عميقة وفورية على المستوى الدولي. وما زالت الآثار البعيدة المدى غير معلومة. ولكننا يمكن أن نؤكد أنها ستكون قوية وواسعة المدى.

وفي الأجل القصير، هزت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر الاقتصاد العالمي الذي كان مزعزعا بالفعل. ويعاني العالم المتقدم من تباطؤ اقتصادي متزايد وهو أمر معروف جيدا، ولكن غير المعروف جيدا، هو للأسف، الآثار المدمرة التي خلفتها الهجمات الإرهابية على البلدان النامية. ففي البلدان المتقدمة النمو التي توفر قوة الدفع للاقتصاد العالمي، دمرت الهجمات ثقة المستهلك وآثارت الاضطراب في التجارة ودمرت الثروة. ولكن ذلك ليس سوى صدمات مؤقتة. بمقدور العالم المتقدم أن يتعافى منها وسيفعل.

ولكن ما أبرزته الهجمات الإرهابية على نحو مثير هو حقيقة التكافل السائد في عالم اليوم المتسم بالعولمة. ومن الجدير بالذكر أن جوزيف سيغلتييس الذي فاز مؤخرا بجائزة نوبل، مثل الأمم المتحدة، قد سلط الضوء على هذا التكافل في مقال له نشرتها صحيفة واشنطن بوست في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١. فقال ”كان من المعتاد أن يقال إنه عندما تعطس أمريكا، تصاب المكسيك بنزلة برد والآن عندما تعطس أمريكا، يصاب معظم العالم بنزلة برد. وطبقا

إنسان يتوقع لتلبية مطالب العالم النامي، وذلك في محاولة لإبقاء الدول الأشد فقرا في صفهما في الحرب على الإرهاب. وبالقطع قدمت الولايات المتحدة وأوروبا تنازلات كبيرة للعالم النامي - تنازلات قاومتها بوحشية شركات الأدوية وشركات الصلب في الولايات المتحدة والمزارعون في أوروبا“.

ومن ثم أكد مؤتمر الدوحة هذا أن احتياجات البلدان الأشد فقرا ينبغي أن تدرس في الشهور والسنوات المقبلة، نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، ومن المؤكد أن البلدان الأشد فقرا ستعاني أكثر مما تعانيه البلدان الأكثر ثراء. ونضرب مثالا واضحا آخر، فالسياحة من البلدان الغنية تعد مصدرا أساسيا للدخل لكثير من البلدان النامية. ولكن الخوف من الطيران - الذي اعتقد أنه أصبح حقيقة واقعة حاليا - والناجم عن الهجمات الإرهابية الأخيرة قد تسبب بالفعل في قيام شركات الطيران في جميع أنحاء العالم بتخفيض عدد الرحلات أو إلغائها كلية في كثير من الحالات. وقد أصبح العثور على رحلات طيران مباشرة، لنقل من مدينة نيويورك مثلا إلى كثير من الجهات في أمريكا اللاتينية، أكثر صعوبة عن ذي قبل. وتدل تقديرات المجلس العالمي للسفر والسياحة على أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر قد تسبب فقدان ما يصل إلى ٨,٨ مليون وظيفة في صناعة السفر والسياحة. ولن يكون من هذه الوظائف في الولايات المتحدة وأوروبا سوى ٢,٣ مليون وظيفة. ومن الواضح أنه سيكون لذلك تأثير هائل على البلدان العربية المعتمدة على مهنة السياحة.

ويدل سجل السنوات الـ ٣٠ الماضية بجلاء على أن البلدان التي اندمجت بشكل أفضل في النظام الاقتصادي العالمي قد تمتعت بقدر من النمو طويل الأجل يفوق ما تمتعت به البلدان المنعزلة نسبياً. ولا أجد مرجعاً أقتبس منه أفضل من الأمين العام، حيث يقول:

والواقع أن البلدان النامية لم تكن تستفيد بما فيه الكفاية من هذه التدفقات حتى قبل ١١ أيلول/سبتمبر. فالجانب الأكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق أساسا بين البلدان المتقدمة. ومما يتبقى من ذلك الاستثمار يحصل ١٢ بلدا ناميا كبيرا على ٧٥ في المائة من الاستثمار الأجنبي الخاص المباشر المقدم للعالم النامي، بينما لم يحصل ١٤٠ بلدا ناميا إلا على ٥ في المائة فقط. وعلى ذلك فإن أفقر دول العالم لا تعاني من كثرة الصلات بالعالم الأوسع نطاقا، وإنما تعاني من قلة هذه الصلات. والواقع أن الـ ٤٨ بلدا الأشد فقرا لا تحصل إلا على ٤ في المائة من مجموع تجارة العالم بينما تحصل أفريقيا جنوب الصحراء على ٥ في المائة من مجموع التدفقات الرأسمالية الخاصة الصافية للبلدان النامية على الأمد الطويل. وفي نفس الوقت تصل التعريفية المفروضة على الصادرات من البلدان النامية في البلدان المتقدمة إلى نسبة تفوق المعدل العالمي السائد بـ ٣٠ في المائة. والإحصاءات التي تفيد بأن التعريفية المفروضة على سلع البلدان النامية أعلى من المعدل العالمي بنسبة ٣٠ في المائة تشعرنا حقيقة بالصدمة، ومما يدهشنا أن تلك الحقيقة لم تُبرز من قبل في المحافل الرئيسية. ويبين كل ذلك أن البلدان الفقيرة لا تستطيع أن تتحمل أي قيود جديدة على التجارة.

ومما يبعث على ارتياحنا في هذا الصدد، أن اجتماع منظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة في قطر، وانتهى بالأمس، قد وافق أخيرا على البدء في جولة محادثات تجارية جديدة نأمل أن تجعل الاقتصاد العالمي يسير في الطريق السليم نحو تجارة واستثمارا أكثر حرية. واليوم استرعت صحيفة وولستريت جورنال، وهي صحيفة محافظة كما نعلم، الانتباه إلى هذه الصلة بين أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وبين نتائج مؤتمر الدوحة فقالت ”وقد مضى المتفاوضون من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى أبعد مما كان أي

وهكذا، في مؤتمر قمة التعاون الاقتصادي لآسيا ومنطقة البحر الهادئ الذي انتهى مؤخراً في شنغهاي بالصين، أعرب زعماء يمثلون ٢١ بلداً من البلدان المتقدمة النمو والنامية على السواء، ينتمون إلى ثلاث قارات، عن الإدانة المطلقة لأعمال الإرهاب بوصفها تشكل تهديداً شديداً لسلام ورفاه جميع الشعوب والأديان والدول، وتعهدوا بالتعاون الكامل لكفالة ألا يمزق الإرهاب الدولي الاقتصادات والأسواق. فلننا منخرطين هنا في مجرد صراع بين قلة من الدول المتقدمة النمو وحقنة من الإرهابيين. بل العالم بأسره مشترك في هذا الصراع.

وفي أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر، يجب علينا نحن في أوساط المجتمع الدولي أن نتأزر لحماية ما حققناه وما نسعى لتحقيقه. وستستغرق مكافحة الإرهاب ذاته كثيراً من الوقت والقوة. وسيكون اقتفاء أثر الجماعات الإرهابية وتمزيق شبكتها مسألة شاقة وطويلة ومختلطة بل ومملة، تستلزم الجهود المتضافرة من بلدان كثيرة، إذ يجب أن تشكل مكافحة الإرهاب مسعى دولياً، وللأمم المتحدة دور حاسم تؤديه في هذا المسعى الدولي.

ولا تزال الأمم المتحدة المحفل الذي لا غنى عنه لحشد الرأي الدولي وإيجاد توافق سياسي قوي في الآراء في مواجهة الإرهاب. وهي توفر أيضاً من خلال مجلس الأمن منصة للتعاون العملي، كما رأينا على سبيل المثال في قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). والإرهاب بمختلف أبعاده هو بالفعل موضع اهتمام عدة هيئات في نطاق منظومة الأمم المتحدة. وقد يكون من طرق العمل المفيدة أن تجتمع مختلف وكالات إنفاذ القوانين وغيرها من المؤسسات التي تتعامل مع الإرهاب لدراسة المعايير والممارسات القائمة ومجالات التعاون الأخرى. وحيثما يجري هذا التعاون بالفعل على الصعيد الثنائي والثلاثي فيما بين البلدان، يمكن للأمم المتحدة

”ويتوقف النجاح في تحقيق النمو المستمر بشكل حاسم على التوسع في سبل الوصول إلى الفرص التي تتيحها العولمة. والبلدان التي حققت قدراً أعلى من النمو هي البلدان التي نجحت في الاندماج في الاقتصاد العالمي واجتذاب الاستثمار الأجنبي“. (تسخير العولمة لخدمة الفقراء، الإندبندنت، ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠)

وفي كتاب صدر حديثاً تحت عنوان ”غاية العولمة: دروس مستفادة من الكساد الكبير“، يتعرض المؤلف هارولد جيمس بالدراسة للنتائج المترتبة على انهيار العالم المتكامل في فترة سابقة. وهو يقدم منظوراً تاريخياً منبهاً لما نمر به اليوم. ففي الحقبة السابقة للحرب العالمية الأولى، كان العالم مكاناً متكاملاً من أوجه كثيرة. وكانت القيود أقل كثيراً على حركة رأس المال والمعارف والعمالة فيما بين البلدان الغنية والفقيرة على السواء. وأدت زيادة الحمائية والانعزالية رداً على ذلك إلى الكساد الكبير الذي وقع في النصف الأول من القرن العشرين. ولم ينته هذا الركود العالمي الطويل الأمد إلا مع بداية الحرب العالمية الثانية. وليست هذه بالدورة التي ينبغي أن نكررها ونحن ندلف إلى القرن الحادي والعشرين.

ولذلك فإن من الدروس الكبيرة المستفادة من ١١ أيلول/سبتمبر أن العولمة، التي نفترض أنها قوة ضخمة لا تقاوم، هي في الواقع مفهوم بالغ المشاشة، يتوقف استمرار بقائها على إرادة المشاركين فيها. ففي حالة انهيارها - ويجب أن نتذكر أنها قد تنهار - قد تزداد معاناة البلدان النامية. ومن ثم فإن الإرهابيين الذين دمروا مركز التجارة الدولي يمكن أيضاً أن يلحقوا ضرراً جسيماً بالنظام الاقتصادي العالمي الذي يمثل أفضل فرصة تملكها البلدان النامية لتحقيق التنمية والنمو والرفاهية لأجل بعيد. وإذا نجح الإرهابيون فسنكون جميعاً أسوأ حالاً.

غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.“
(A/56/1، الفقرة ١١)

ويلزم اتخاذ إجراءات على الصعيد العالمي، تيسرها قيادة استشارية، للتصدي للتحديات ذات الأبعاد العالمية. ونرجو أن نستطيع في دورة الجمعية العامة الحالية أن نبدأ بداية صغيرة في هذا السبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة مدينا جاربوسينوفا، رئيسة وفد كازاخستان.

السيدة جاربوسينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): تجري هذه الدورة في ظل ظروف استثنائية، ما زال العالم يترنح فيها مذهباً من جراء العمل الإرهابي الذي ارتكب في نيويورك وواشنطن، ويعتدّ أشد أعمال الإرهاب في العالم ترويعاً. فهذا العمل غير المسبوق الموجه ضد السكان المدنيين قد أكد من جديد أن الإرهاب يشكل تهديداً للعالم بأكمله، وأبرز أهمية المقترحات الداعية للانضمام إلى جهود المجتمع الدولي في حربه المشتركة على الإرهاب، والاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة.

ويدعو بلدي إلى تعزيز المعايير القانونية الدولية وزيادة حشد الجهود التي تبذلها الدول لمكافحة الإرهاب الدولي. وبالنظر إلى التطورات التي تجري في العالم وتعزى إلى هذا الخطر المتزايد، فإننا نؤيد المبادرة المتعلقة باعتماد اتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب الدولي في موعد قريب.

وكان تحول أفغانستان إلى إحدى البؤر المتفجرة على سطح كوكبنا من دواعي القلق بالنسبة لكازاخستان قبل أحداث ١١ أيلول/سبتمبر بكثير. وخلال مؤتمر قمة الألفية، تقدم رئيس جمهورية كازاخستان، نور سلطان نازارباييف، آخذاً بعين الاعتبار خطر تسرب الصراع الأفغاني إلى الخارج، باقتراح عقد جلسة خاصة لمجلس الأمن تركز

أن تعمل كجهة مفيدة لنشر المعلومات وأفضل الممارسات وتبادلها.

وفي الأجل الطويل، يجب التصدي بصفة عاجلة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تشجع الإرهابيين، وندرك الآن بالتأكيد بعد ١١ أيلول/سبتمبر مدى الأهمية الملحة التي تتسم بها هذه المهمة. ومع أن التكامل الاقتصادي الدولي هو الضامن الوحيد للرفاهية في نهاية المطاف، فهو اليوم غير مكتمل في نطاقه ومتفاوت في توزيعه للتكاليف والمنافع. ولا يزال اندماج الكثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي قاصراً. ولا بد من معالجة هذه المشاكل عن طريق بناء القدرات وتطوير الهياكل الأساسية داخل البلدان النامية، مع تقديم أية مساعدات دولية لازمة، وإزالة الحواجز التجارية والحماية التي تفرضها البلدان النامية.

ومن المفيد هنا أن نشير إلى آخر تقرير للبنك الدولي، الذي يذكر بوضوح أن إلغاء جميع الحواجز التجارية يمكن أن يزيد الدخل العالمي بما قيمته ٢,٨ تريليون دولار، وهو مبلغ ضخم، وأنه يمكن أيضاً أن ينتشل زهاء ٣٢٠ مليوناً من البشر من براثن الفقر بحلول عام ٢٠١٥. ونرجو أن يتذكر مفاوضو منظمة التجارة العالمية هذا الأمر حين يشرعون في جولة جديدة من المفاوضات بعد اجتماع الدوحة بقطر.

وختاماً، أسمحوا لي فيما يلي بالاعتباس مرة ثانية من الأمين العام:

”وفي ظل عالم تتسع فيه ظاهرة العولمة، لا يمكن لأي من القضايا الجوهرية التي تعالجها أن تجد حلاً في إطار وطني فقط، فجميعها يتطلب تعاوناً وشراكة وتقاسماً للأعباء فيما بين الحكومات، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات

كازاخستان، ونحن ندين بالامتنان لشركائنا الذين يمدون لنا يد العون، وفقاً للقرارات الثلاثة التي اتخذتها الجمعية العامة، لإعادة تأهيل منطقة حقل التجارب، بما في ذلك تحويل هيكلها الأساسية. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ونعتقد أن المعونة المالية وتجارب وخبرات المنظمات الدولية والبلدان المانحة والكيانات غير الحكومية يمكنها أن تؤدي دوراً مهماً في معالجة مشاكل المنطقة المتضررة. وقد بينت نتائج مؤتمر ألماني أن رخاء الكوكب الذي نعتز به ينبغي ألا يتحقق من خلال التهديد بالأسلحة واستخدامها، بل من خلال الوسائل السلمية وحدها مثل التفاوض والحوار.

واعترافاً بضرورة تعزيز الاستقرار والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فإن رئيس جمهورية كازاخستان، السيد نور سلطان نزارباييف، لدى مخاطبته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والأربعين، طرح مبادرة لعقد مؤتمر معني بتدابير التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وسيجتمع زعماء ١٦ بلداً آسيويًا للمرة الأولى في ألماني خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٢، لمناقشة التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الإقليميان، من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة لأشكال وطرائق التصدي لهذه التهديدات، والاتفاق على تدابير لبناء الثقة، وإنشاء الهياكل والمؤسسات الخاصة بهذا المؤتمر. والعمل الذي أنجز حتى الآن يبين أن الحلول التوفيقية ممكنة، حتى بالنسبة للخلافات التي يبدو من الصعب التوفيق بينها. وفي هذا السياق، يمثل المؤتمر محفلاً يركز على مبادئ تعتبر جديدة على آسيا من الناحية المفاهيمية، وأعني الثقة والتعاون كوسيلة لضمان الأمن والاستقرار.

إن العولمة التي أصبحت عاملاً مهيمناً في الحياة الدولية، تفتح المجال أمام فرص هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت ذاته، ترتبط الاتجاهات العالمية

للنظر في الحالة في أفغانستان وآسيا الوسطى بغية اعتماد تدابير شاملة لتحقيق استقرار الحالة في دولة أفغانستان الإسلامية.

ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ١٣٧٨ (٢٠٠١)، الذي أُخذ بالإجماع في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ونؤيد الأمين العام في رأيه أن يعتمد مجلس الأمن نهجاً شاملاً لتحقيق استقرار الحالة في دولة أفغانستان الإسلامية وأبعاد هذا النهج السياسية والعسكرية والاقتصادية والإنسانية والمتعلقة بحقوق الإنسان. ويجب في رأيه أن يبنى هذا النهج على تشخيص دقيق للحالة الراهنة في أفغانستان، استناداً إلى قاعدة أن التوصل إلى حل عسكري للصراع الأفغاني غير ممكن، وغير مقبول في الواقع، بما أن المكاسب الإقليمية التي تتحقق في ميدان القتال لا تشكل أساساً يضمن المشروعية على السلطة.

إن قضية نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، تكتسب مغزى خاصاً بالنسبة لبلدنا. ففي هذا العام نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاستقلالنا، وبالذكري السنوية العاشرة لإغلاق حقل التجارب النووية في سيمبالاتينسك، الذي كان خطوة هامة نحو تحقيق عالم مستقر وآمن وخال من الأسلحة النووية، ونحو تخليصه من شبح حرب عالمية. والضرر الذي لحق، في المقام الأول، بشعب كازاخستان مسألة اعترف بها المشاركون في المؤتمر المعنون "القرن الحادي والعشرون: نحو عالم خال من الأسلحة النووية"، الذي انعقد في ألماني في الفترة من ٢٩ إلى ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠١.

ولقد تسببت تجارب الأسلحة النووية في تدمير المناظر الطبيعية والنظام الإيكولوجي والهيكل الاقتصادي وأسلوب الحياة التقليدي للسكان في المناطق المتضررة التي يصدف أنها المراكز التاريخية لكيان الدولة والثقافة في

سينعقد في كازاخستان في عام ٢٠٠٣، بمساعدة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

ويمثل الانتقال إلى التنمية السليمة بيئيا والمستدامة هدفا ذا أولوية في استراتيجيتنا لضمان النمو الاقتصادي في كازاخستان. وتحقيق استقرار البيئة وتحسين نوعيتها في حوض بحر آرال يكتسبان أهمية قصوى بالنسبة لبلدنا. وقد طالبت كازاخستان، وستظل تطالب، باعتماد نهج متكامل لحل مشاكل بحر آرال، وبمشاركة أوسع في الجهود المبذولة في إطار برامج منظومة الأمم المتحدة.

ومشاركة الأمم المتحدة تعتبر مهمة أيضا في حل طائفة المشاكل المتصلة بتنمية منطقة بحر قزوين. ذلك أن مشكلة بحر قزوين تفاقمت وتخطت حدودها الإقليمية وأصبحت مشكلة عالمية. والأمم المتحدة، باعتبارها أداة فعالة للشراكة الاقتصادية سواء على الصعيد الإقليمي أو الصعيد العالمي، يقع على عاتقها دور في تنفيذ سياسة الدبلوماسية الوقائية في تلك المنطقة، بغية وضع برنامج متفق عليه لتنمية منطقة بحر قزوين.

إن عملية العولمة التي تتسم بالترابط المتعاضم بين الدول في جميع مجالات الحياة، تفرض على المجتمع الدولي تحديات جديدة. وفي ظل هذه الظروف، يصبح من المهم بشكل استثنائي أن يبذل مجتمع الأمم جهودا متعددة الأطراف لإيجاد حلول ملائمة للتحديات والتهديدات الجديدة. وكازاخستان تؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة المركزي وسلطتها في الجهود الرامية إلى ضمان الاستقرار العالمي وبناء علاقات منصفة بين الدول والشعوب، على أساس الاحترام المتبادل والقيم العالمية. ونحن نطالب بزيادة كفاءة منظومة الأمم المتحدة ككل، بما في ذلك مجلس الأمن، وهو الجهاز الرئيسي المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، تؤيد كازاخستان تماما ضرورة تنفيذ القرارات المتخذة في مؤتمر قمة الألفية

الراهنة. بمشاكل خطيرة ينبغي للأمم المتحدة أن تساعد بنشاط في حلها. ونحن نطالب بأن تزيد المنظمة مساهمتها لتحسين البيئة العالمية لتكون مؤاتية للتنمية المستدامة، وسد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وتطوير نموذج للعولمة في العالم الحديث - بدءا بعنصره الاقتصادي - يأخذ في الحسبان بالكامل مصالح جميع البلدان، يمكن أن يصبح هدفا ذا أولوية للمنظمة، في إطار الإصلاحات الجارية حاليا في الأمم المتحدة. وقد أصبح من المهم بصفة خاصة لكازاخستان أن تبذل الأمم المتحدة جهودا أكثر نشاطا لتشجيع اندماج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي.

وإزاء خلفية النمو الذي لا رجوع عنه في علاقة الترابط العالمية، فإن التكامل الإقليمي الذي يؤيده بلدنا بقوة بدأ يكتسب زخما جديدا. وكازاخستان تعلق أهمية كبرى على التعاون في إطار منظمة التعاون الاقتصادي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والجماعة الاقتصادية لأوروبا وآسيا، والجماعة الاقتصادية لآسيا الوسطى، وغير ذلك من المنظمات الاقتصادية الإقليمية، وسوف تسهم بكل ما في وسعها في تعزيز قدرة هذه المنظمات ومكانتها الدولية. كما نضع ضمن أولوياتنا تطوير التعاون مع الأمم المتحدة في مجالات مثل تعزيز نظام الضمان الاجتماعي من خلال جهود لمكافحة الفقر والبطالة؛ وتطوير هياكل النقل الأساسية عن طريق صيانة وتحسين الطرق السريعة والسكك الحديدية؛ وحل مشاكل الأثمار في مناطق الحدود؛ وتوفير مياه الشرب في عدد من المناطق.

ونعتزم أن نستفيد استفادة كاملة من الموقع الجغرافي لبلادي، ومن موقعنا القريب من طرق النقل القارية. وسيساعدنا في هذا المسعى المؤتمر الوزاري الدولي للبلدان غير الساحلية المكرس لقضايا النقل والمرور العابرة، والذي

بالكامل، وتتشاطر أهداف ومقاصد التنمية التي حددها المجتمع الدولي في إعلان الألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تنظر الجمعية

العامّة الساعة ٩/٠٠ من صباح غد، الجمعة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في التقرير الرابع للمكتب، بشأن الإجراء الذي اتخذته المكتب صباح اليوم، بوصف ذلك البند الأول. وستواصل الجمعية المناقشة العامة بعد ذلك. ويجري صباح غد تعميم التقرير الرابع للمكتب، الوثيقة A/56/250.Add.3.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥.

إن القرار الذي اتخذ مؤخرًا بمنح الأمم المتحدة وأمينها العام جائزة نوبل للسلام، كان دليلًا على الاعتراف بمساهمة المنظمة في تعزيز التعاون الدولي - التعاون الذي يستهدف صون السلام والأمن لصالح الأجيال المقبلة، ولصالح رخاء شعوب جميع البلدان. وقد أثبتت تلك الجائزة أن الأمم المتحدة تضطلع بدور خاص في الجهود المبذولة لتعزيز الشراكات العالمية التي تهدف إلى تحقيق مقاصد دولية.

الرئيس في مقعد الرئاسة.